GULF CENTER
FOR HUMAN RIGHTS

انظر لمعاناتهم، ادرك حقوقهم

المدافعون عن حقوق الإنسان معرضون للخطر في منطقة الخليج والدول المجاورة

مركز الخليج لحقوق الإنسان
التقرير السنوي 2016
مارس/اذار 2017

"تلك الأيام والليالي الحزينة والباردة الابدية لابد أن تنتهي للأبد في يوم من الأيام وحينها سيغمرنا وعد الحياة المليء بالأمل. لا يراودني أي شك في مستقبلنا المشرق، سنتنفس في بلد حر ونحن نحتفل بحريتنا معاً... يجب أن نؤمن بهذا ونقف كسابق عهدنا، لدينا المعرفة والأمل."

(**بهاره هدايت** – مدافعة عن حقوق الإنسان من إيران)

من الصعب أن ننظر إلى الألم في العينين ونعترف به، ولكن هذا هو بالضبط ما كنت أطلب من الجميع القيام به. نعم هناك حكومات مستعدة لغض الطرف عن معاناتنا ومصافحة أولئك الذين يقمعوننا، ولكن أعتقد أيضا أن هناك أشخاصاً جيدين بما فيه الكفاية في العالم الذين يدركون النضال الحسن، والذين يحبون الناس الذين يضحون على أمل بمستقبل أفضل، والذين لا يستطيعون البقاء صامتين في وجه الظلم."

(**زينب الخواجة** – مدافعة عن حقوق الإنسان من البحرين)

مركز الخليج لحقوق الإنسان [1] هو مركز مستقل غير هادف للربح وغير حكومي يقدم الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة لتعزيز حرية التعبير والتنظيم والتجمع السلمي. يعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان الأن على دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات) وكذلك على إيران والعراق واليمن وسوريا.

[1] http://www.gc4hr.org/page/about_us

أولاً: الملخص التنفيذي 4
ثانياً: المقدمة 5
ثانياً: ملخصات الدول 12
ثالثاً: تقارير الدول 15
البحرين 15
إيران 20
العراق 23
الكويت 24
عمان 25
قطر 29
المملكة العربية السعودية 30
سوريا 33
الإمارات العربية المتحدة 35
اليمن 37
رابعاً: الخاتمة 38
خامساً: التوصيات 39

أولاً: الملخص التنفيذي

يسعى مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) من خلال عمله، لخلق بيئة أكثر آمناً وتقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان.أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 126 مناشدة وبيان وتحديث في قضايا لأكثر من 185 مدافع عن حقوق الإنسان في 2016. ويستخدم المركز منصات محلية وأوروبية ودولية ليأخذ على عاتقه أعمال المناصرة ورفع مستوى الوعي حول القضايا التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. ويقوم كذلك ببعثات حقوقية في المنطقة وينشر التقارير المبنية على الأدلة. نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان 13 تقريراً في 2016 بما في ذلك تقريره السنوي، واثنين من تقارير البعثات، وتقريرين عن مراقبة المحاكمات. كما نظم 15 ورشة عمل تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان وساعد في تقديم المنح إلى تسعة من المدافعين عن حقوق الإنسان.

كان مركز الخليج لحقوق الإنسان قادراً على زيادة مناصرته ودعمه للرجال والنساء من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان – بما في ذلك المحامين المستقلين، الصحفيين، الأكاديميين ونشطاء الإنترنت – من منطقة الخليج، مع التركيز على بناء قدراتهم للقيام بتوثيقاتهم ومناصرتهم الخاصة، بينما يبنون مساحة شعبية للنشاط.

نجح مركز الخليج لحقوق الإنسان في صياغة استراتيجيات مبتكرة ومنهجيات متطورة من أجل تدعيم شبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. توفر الشبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان الأدوات والمهارات اللازمة لتحقيق قدرتهم وللتواصل عبر الحدود ولدعم التعلم من أقرانهم. بالنسبة لنا، فهي تعزز الحماية عندما يكون ذلك ممكناً، وتسمح لنا بالدفاع نيابة عنهم عند الضرورة. ان التواصل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والتحالفات يزيد من فعالية حملات المناصرة التي يقوم بها مركز الخليج لحقوق الإنسان، لا سيما من خلال التواصل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – والتي ترتبط أيضاً بحماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

يقدم مركز الخليج لحقوق الإنسان الدعم المباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، وتسهيل الطلبات العاجلة للمساعدة (الدعم الطبي، التدريب، الأمن، مراقبة المحاكمات، والإخلاء...الخ). مع زيادة الإنتهاكات، زادت تغطية مركز الخليج لحقوق الإنسان ودعمه للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، من خلال الشراكات الدولية، تدريبات بناء القدرات، التشبيك، التقارير البحثية والدعاوي المشتركة، فضلاً عن الدعم في حالات الطوارئ الطبية والقانونية والإخلاء. بالإضافة إلى توفير المهارات وبناء القدرات، توفر ورش العمل التدريبية فرص تواصل ثمينة. لدينا رؤية لربط الحركات الاجتماعية، ومحاربة الطائفية/الانقسام وخلق مساحة لإيجاد أرضية مشتركة.

ومن خلال تقييم تم اجرائه في أواخر 2016 وأوائل 2017، تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان الكثير من ردود الفعل الإيجابية حول عمله، فضلاً عن اقتراحات لكيفية العمل بشكل أكثر فعالية والذهاب استراتيجياً إلى الأمام.

"مركز الخليج لحقوق الإنسان هو المنظمة الوحيدة التي تغطي منطقة الخليج – فأنتم تحصلون على بعض التغطيات في دول أخرى مثل البحرين والكويت – ولكن ليس هناك منظمة تقوم بتغطية المنطقة بأكملها بشكلٍ متساو." ـ مدافع عن حقوق الإنسان

"يُلبي مركز الخليج لحقوق الإنسان حاجة حقيقية في المنطقة. فهم متواصلون. ويعرفون المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. ولديهم منصة جيدة لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة مع هذا الجمع. ان الناس الذين يعملون هناك هم أشخاص جديرون بالثقة. أنني اثق حقاً بالمعلومات، ويمكنني أن أشهد على التزامهم بمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان والدفاع عنهم في المنطقة. والأهم من ذلك، إذا قالوا شيئاً ما، ينفذونه." ـ شريك.

ثانياً: المقدمة

هذا هو التقرير السنوي الخامس لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وهو منظمة مستقلة غير حكومية أسسها المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج عام 2011. يوثق مركز الخليج البيئة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان في الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك إيران والعراق واليمن وسوريا. ويعرض هذا التقرير "أنظر لمعاناتهم...أدرك حقوقهم" عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان على مدار سنة 2016 والقضايا الرئيسية التي واجهت المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة وهم ينفذون عملهم المشروع و السلمي من أجل تعزيز وحماية أنشطة حقوق الإنسان. كما وأنه يقدم توصيات لزيادة سلامتهم.

في عام 2016، عمل المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة في بيئة متزايدة العداء والخطورة. استمرت الصراعات في سوريا والعراق واليمن على مدار السنة، فتركت المدافعين عن حقوق الإنسان والمدنيين يواجهون الأعمال الوحشية من قبل جميع أطراف النزاع. لا تزال القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع مسألة خطيرة في جميع أنحاء البلدان التي يعمل فيها مركز الخليج لحقوق الإنسان. ان أولئك الذين يبلغون عن قضايا حقوق الإنسان أو مجرد يبدون رأيهم، بما في ذلك المحامين المستقلين، الأكاديميين، الصحفيين، المدونين، ونشطاء الإنترنت، يتعرضون للتهديد، الاعتقال، الحبس، وعقوبة السجن الطويلة وحتى الاغتيال نتيجة لكتاباتهم. وكذلك فالتشريعات ايضاً، تستخدم بشكل متزايد للحد من معظم تلك الحقوق الأساسية، ولا سيما قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون مكافحة الإرهاب. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل عام مستهدفين من قبل السلطات، من خلال وسائل التهديد والمضايقة القضائية والاعتقال والحبس وتكتيكات التهديد وحملات التشهير. لقد بقي العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان مفقودين أو رهن الاعتقال، وغالباً بظروفٍ مروعة، في نهاية عام 2016. وعلى الرغم من هذه الخلفية الصعبة التي يعملون فيها، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يعملون بشجاعة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أ. أنشطة وإنجازات مركز الخليج لحقوق الإنسان

يهدف مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال أنشطته إلى تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان بالدعم والتأييد الذي يحتاجون إليه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان دون خوفٍ على سلامتهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم مركز الخليج لحقوق الإنسان بأعمال المناصرة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. بالإضافة إلى الثلاثة عشر تقريراً خلال عام 2016، أصدر 66 نداءً، و19 نداءً مشتركاً وخطاباً، و23 تحديثاً و10 من الأخبار عن قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان بمنطقة الخليج والبلدان المجاورة. وقدم 15 ورشة تدريبية لأكثر من 200 من المدافعين عن حقوق الإنسان خلال العام حول مواضيع تتراوح بين الأمن الرقمي، آليات الأمم المتحدة، تقارير حقوق الإنسان، والتأهيل النفسي لضحايا العنف من النساء. قام مركز الخليج لحقوق الإنسان ببعثات إلى خمسة دول وإجراء مراقبة للمحاكمات في أربعةٍ منها، وكذلك تأمين الدعم في حالات الطوارئ والمنح لمساعدة تسعة من المدافعين عن حقوق الإنسان.

يعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع منظمات شريكة لتنفيذ نشاطات حقوق الإنسان ولضمان أنها تقدم أفضل دعم للمدافعين عن حقوق الإنسان. وعزز في 2016 شراكته مع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين: سيفيكاس، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، آيفكس، التحالف العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، وتحالف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمدافعات عن حقوق الإنسان، كما أجرى أبحاثاً أيضاً لمرقاب التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين: سيفيكاس.

مراقبة ونشر حالات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار

قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بمراقبة حالات الإنتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل يومي، بما في ذلك المحامين، الصحفيين، المدونين، ونشطاء الإنترنت، الذين يبلغون عن إنتهاكات حقوق الإنسان، في المنطقة ونشرها على نطاق واسع. منذ عام 2011، تولى فريق البحث بمركز الخليج لحقوق الإنسان أكثر من 500 قضية عن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين هم في خطر من سوريا، البحرين، العراق، إيران، الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، و اليمن. لقد تم إصدار أكثر من 1560 نداءً حيث أرسلت هذه الحالات على نطاقٍ واسع كنداءات أو إجراءات عاجلة إلى قائمة توزيع لأكثر من 2500 جهة من جهات الاتصال في البلدان المستهدفة وخارجها. وهذا يشمل الآليات الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. تم نشر الحالات على موقعنا الإلكتروني وكذلك على فيسبوك وتويتر. والهدف من ذلك هو خلق تأييد شعبي لهؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم في خطر والوعي بمحنتهم. انظر:
ww.gc4hr.org, @gulfxentre4hr, https://facebook.org/gc4hr/

حملات المناصرة في الأمم المتحدة

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان خلال 2016 الانخراط بفعالية في منظومة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. في الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عقد مركز الخليج لحقوق الإنسان بالتعاون مع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين: سيفيكاس، هيومان رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان فعالية جانبية بعنوان "انكماش المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية وقطر" في 09 مارس/آذار 2016. وخلال الفعالية عرضت نتائج تقارير مركز الخليج لحقوق الإنسان "قطر،المجتمع المدني وحقوق الإنسان: عدم وجود مساحة للمجتمع المدني يعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان" و"الأصوات المكّممة: الإستهداف القانوني بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية". (انظر أدناه للمزيد من تفاصيل التقارير)

وفي فعالية جانبية أخرى، عقدت في 13 مارس/آذار 2016 صدر تقرير "المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان يفقدون الأمل بالمجتمع الدولي مع استمرار إنتهاكات حقوق الإنسان دون انقطاع". يوثق التقرير ثلاثة أنواع من المدافعين عن حقوق الإنسان الأكثر عرضة للخطر: المحامون الذين يواجهون الخلل من خلال عدم وجود الإجراءات القضائية، الصحفيون الذين يواجهون قيوداً على سرد الحقائق في قطاع الإعلام الفوضوي، والعاملون في المجال الإنساني الذين يواجهون صعوبات بسبب عدم الوصول إلى المناطق التي هي في أمس الحاجة إليهم.

في الدورة 33، التي عقدت للفترة من 13 يونيو/حزيران حتى 01 يوليو/تموز 2016، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان حلقة نقاش مشتركة حول حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن. دعا المشاركون في الحلقة التي كانت بعنوان "تحت النار: المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والضحايا من المدنيين"، إلى توفير المزيد من الحماية للعاملين داخل اليمن. ونُظِمَت حلقة النقاش من قبل منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان: المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب و الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، سيفيكاس:التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ولجنة حماية الصحفيين.

ألقى كذلك مركز الخليج لحقوق الإنسان مداخلات شفوية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كجزءٍ من الاستجابات الشاملة لأخذ فعل ضد الأعمال الانتقامية بمجال حقوق الإنسان. على سبيل المثال، ألقت **مريم الخواجة** في سبتمبر/أيلول 2016 مداخلة شفوية حول أعمال الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. انظر https://www.youtube.com/watch?v=jmkMMQ7OyaA&feature=youtu.be

نتيجة لدعوة مركز الخليج لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فقد تم تمرير قرارات عن البحرين على سبيل المثال. وقال أحد من الشركاء "البيان المشترك الذي ألقيناه 6 مرات، قادته سويسرا وانضم إليها 24 دولة أخرى. لقد أرسلت رسالة قوية جدا لحكومة البحرين وقامت بتخفيف سلوكها لفترة من الوقت. تم إنشاء جزء كبير من هذه المبادرة من قبل سويسرا – بسبب تعاونها مع مريم – وكنا قادرين على إبقائها على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة كبيرة من الوقت."

خلال تقييم مركز الخليج لحقوق الإنسان، قال أحد المانحين "أن هناك الآن وعياً ومعرفة أن منطقة الخليج ليست بمنأى عن إنتهاكات حقوق الإنسان. يعتبر مركز الخليج لحقوق الإنسان واحداً من المنظمات القليلة التي استطاعت أن تؤكد على ذلك – خاصة داخل منظومة الأمم المتحدة. استضاف مركز الخليج لحقوق الإنسان عدد غير قليل من الفعاليات الجانبية لمساعدة ترسيخ هذه المعرفة، وأنا واثق أنه كان هناك تأثيراً على قضايا محددة. ويمكن أن تنسب مساهمات مركز الخليج لحقوق الإنسان لحقيقة أنه لا يزال هناك أشخاص يمكنهم استدعاء القضايا التي يعملون عليها وأنهم عملوا بالفعل على خروج الناس من السجن."

البعثات

قام العاملون بمركز الخليج لحقوق الإنسان والمحامون الدوليون لحقوق الإنسان خلال سنة 2016 بخمس بعثاتٍ إلى أربعة بلدان مختلفة. وشملت هذه البعثات بعثة إلى الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 24–26 سبتمبر/أيلول، وإلى البحرين في القترة من 28–31 أكتوبر/تشرين الأول، وإلىُ عمان من 3–7 نوفمبر/تشرين الثاني، وإلى الكويت من 19–25 نوفمبر/تشرين الثاني، وبعثة ثانية إلى البحرين من 26–28 ديسمبر/كانون الأول. وكان الغرض من هذه البعثات الاجتماع مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات بهدف الحصول على معلومات وتوثيق قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان والتحديات التي يواجهونها فضلاً عن حالة حقوق الإنسان ومساحة المجتمع المدني بشكل عام في البلاد التي قاموا بزيارتها.

تقارير خاصة

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريره السنوي الرابع في فبراير/شباط والذي استعرض فيه عمله وقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان على مدار عام 2015. ونشر 12 تقريراً آخر خلال 2016.

وفي مارس/آذار 2016، قام بنشر تقرير بعثة قطر "قطر، المجتمع المدني وحقوق الإنسان: عدم وجود مساحة للمجتمع المدني يعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان" والذي يناقش عدم وجود مساحة للمجتمع المدني ومشكلات حقوق الإنسان في قطر. تعرض البلد لانتقادات كبيرة بسبب طريقة معاملتها للعمال والنساء المهاجرين فضلاً عن أولئك الذين يحاولون التحدث ضد الدولة. وبالرغم من هذه الإنتهاكات إلا أن رد الفعل المعارض كان قليلاً جداً من قبل المجتمع المدني في قطر. ويتناول هذا التقرير عدم وجود مساحة للمجتمع المدني، وبخاصة فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وعقب بعثة في سوريا بأواخر 2015، صدر تقرير البعثة "المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان يفقدون الأمل بالمجتمع الدولي مع استمرار إنتهاكات حقوق الإنسان دون انقطاع" ويُظهر قصص المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا التي مزقتها الحرب، ويوضح كيف يعمل الصحفيون، المحامون، والمدافعون عن حقوق الإنسان في بيئة صعبة وخطيرة للغاية. وقدم التقرير توصيات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

صدر تقريران عن المملكة العربية السعودية من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان بسنة 2016. صدر في ابريل/نيسان تقرير "الأصوات المكّممة: الإستهداف القانوني بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية". وتحدث عن الاستهداف الممنهج للمدافعين عن حقوق الإنسان والتكتيكات التي تستخدمها السلطات لتكميم النشطاء بما في ذلك فرض حظر على السفر، الاعتقال التعسفي، التشهير، التخويف القانوني والمقاضاة و الحبس لسنوات طويلة، الغرامات، والجلد.

ونشر تقرير يحمل العنوان "تقرير خاص: التعذيب في المملكة العربية السعودية" في سياق الاستعراض الثاني للمملكة العربية السعودية من قبل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. منذ الاستعراض الأولي في عام 2002، عدلت المملكة العربية السعودية تشريعاتها من أجل جعلها تتماشى مع الالتزامات الدولية وفقاً لزعمها. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال السعودية عاجزة عن الإيفاء هذه الالتزامات ولا يزال التعذيب فيها قضية خطيرة.

وفي يوينو/حزيران، وضّح تقرير "كردستان العراق: المدافعات عن حقوق الإنسان يتحدين استمرار العنف" وضع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يواجهن عنف وتهديدات ذات طابع جندري بالإضافة إلى نفس أنواع المخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة. استند التقرير إلى المعلومات التي تم جمعها في شهر يناير/كانون الثاني 2016، عندما أجرى مركز الخليج لحقوق الإنسان بحثاً في كردستان العراق حيث التقى من خلاله بعدد من المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات العاملة في مجال قضايا المرأة في أربيل، دهوك، والسليمانية، وذلك بهدف فهم طبيعة وضع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن في المنطقة، وللإعلان عن الصعوبات التي تواجههن والتضامن وتقديم الدعم للعمل الذي يقمن به.

صدر في أغسطس/آب 2016 تقرير بعنوان "تقرير خاص حول التعذيب في الكويت" في وقت مبكرٍ من الاستعراض الثالث للكويت من قبل لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة بجلستها 58 في جنيف. قدم التقرير بعض القضايا والحالات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. لقد شدد ايضاً على القيود المفروضة على حرية التعبير واستخدام القضاء لمهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما نشطاء البدون، حيث أن أزمة البدون الذين يشكلون ما يقرب من 180 الف نسمة من السكان لا تزال دون حل.

وفي نفس الشهر، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن الأعمال الانتقامية. "الحرية في خطر: الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة" يستعرض حالات المدافعين عن حقوق الإنسان، في منطقة الخليج والدول المجاورة، الذين تعرضوا لأعمال انتقامية نتيجة لتعاونهم وتعاملهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة.

أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول تقريراً يسلط الضوء على حالات القتل والهجمات والتهديدات ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام في البحرين، العراق، سوريا، واليمن. وجد الصحفيين أنفسهم في ميدان القتال في هذه البلدان واستهدفوا مباشرة بسبب أنشطتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان سواء من قبل الحكومات أو المتطرفين أو الجماعات المسلحة. وظل مرتكبو تلك الهجمات يتمتعون بالإفلات من العقاب مما جعل الصحفيون الذين يعملون في كل تلك البلدان معرضين لخطر داهم.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان في اكتوبر/تشرين الأول "قبل فوات الأوان – تحقيق أولي: آليات حماية ملموسة للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما بعدها". يهدف التقرير إلى فتح حوار حول مجالات ومواضيع مختلفة، منها التعريفات المختلفة للمدافعات عن حقوق الإنسان والعلاقة بين هذه التعريفات وبين تلك المستخدمة من قبل آليات الأمم المتحدة، بما فيها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان. يستند التقرير إلى مقابلات مع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن بالمنطقة وما بعدها، وكذلك البحث والتحليل، وقد تم دعمه من قبل التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين: سيفيكاس، وقدمت المساهمات من قبل المنظمات النسائية والنسوية الشركاء لمركز الخليج لحقوق الإنسان. يدرس هذا التقرير الاتجاهات والتهديدات الحالية التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها والتركيز على مهارات القدرة على التكيف وتخفيف الأعباء التي كثيراً ما تلجأ لها تلك النساء لحماية أنفسهن في مساحات مقيدة ومجالات محفوفة بالمخاطر. واقترح التقرير مجموعة من التوصيات التي تستهدف مختلف الأطراف المعنية.

نشر في نفس الشهر تقريراً بعنوان "دعوهم يتكلمون – وسائل الإعلام وحرية التعبير المستهدفة في اليمن". يقوم التقرير بتوثيق وتسليط الضوء على بعض الحالات لأولئك الذين تعرضوا لإنتهاكات حقوق الإنسان أثناء قيامهم بالتبليغ بشجاعة عن الوضع في اليمن ويحاولون لفت الانتباه إليه.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ثلاثة تقارير لمراقبة المحاكمة من عُمان، الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والتي أظهرت أن المحاكمات قد وقعت أقل بكثيرٍ عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان كذلك بالتعاون مع كل من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وفرونت لاين ديفيندرز ببعثتين لمراقبة المحاكمة من أجل رصد القضية المستمرة ضد المدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان **نبيل رجب** في البحرين والذي لا يزال في السجن في إنتهاك لحقه بحرية التعبير. كان مراقبيْ المحاكمة قادرين على مراقبة جلسة الاستماع في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016 و28 ديسمبر/كانون الأول 2016. أطلق سراح نبيل رجب مؤقتاً في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016 "وذلك بعد عدم التمكن من تقديم أي سند أو دليل كافي على وجود صلة بينه وبين حساب التويتر الخاص بالتغريدات عن اليمن وسجن جو؛" ورغم ذلك تم اعتقاله مجدداً في قضية أخرى.

قاد مركز الخليج لحقوق الإنسان ائتلافاً من مجموعاتٍ لتقديم نداء إلى الأمم المتحدة ومراقبة محاكمة الأكاديمي الدكتور **ناصر بن غيث،** بتهمة تغريدات انتقادية، وذلك في الإمارات العربية المتحدة. ويتكون ائتلاف دعم الدكتور بن غيث من مركز الخليج لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والفدرالية الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ فرونت لاين ديفندرز، هيومن رايتس ووتش، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان وعلماء في خطر. لقد اعتقل ضباط أمنٍ بملابس مدنية بن غيث في أبو ظبي بتاريخ 18 أغسطس/آب 2015. منعت المحكمة في جلسة محاكمته، في 27 سبتمبر/أيلول 2016، محامٍ من المملكة المتحدة من دخول المحكمة لمراقبة المحاكمة نيابة عن الائتلاف. أنه لا يزال في السجن حتى يومنا هذا، على الرغم من نقل قضيته إلى محكمة الاستئناف الاتحادية.

أجرى مركز الخليج لحقوق الإنسان كذلك بعثة لمراقبة محاكمة صحفيي جريدة الزمان في عُمان، في الفترة من 05-07 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. كان مركز الخليج لحقوق الإنسان جزءً من ائتلافٍ، جنباً إلى جنب مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فرونت لاين ديفندرز، مراسلون بلا حدود، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. لقد تم تخفيف الأحكام الصادرة على الصحفيين في وقت لاحق.

وقد نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً آخر من مراقبة المحاكمات حول قضية المدونة **سارة الدريس** في الكويت، عقب جلسة استماع بتاريخ 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وتكون الائتلاف المراقب للمحاكمة من جماعات حقوق الإنسان وهي، مركز الخليج لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. تواجه الدريس حكماً يصل إلى خمس سنوات في السجن بسبب تغريدة.

الدعم في حالات الطوارئ والمنح

طوّر مركز الخليج لحقوق الإنسان من علاقة عمله مع الاتحاد الأوروبي في عام 2016 وشارك في اجتماعين للاتحاد الأوروبي ببروكسل هما: منتدى منظمات المجتمع المدني، والاتحاد الأوروبي واجتماع منصة النقل المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبي. يعتبر مركز الخليج لحقوق الإنسان شريكاً رئيسياً في جهود الحماية الإقليمية للاتحاد الأوروبي. تمكنا من إجلاء العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى أماكن آمنة وتوفير المنح الآمنة للآخرين. قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في تقييم مركز الخليج لحقوق الإنسان "نحن نعمل في وضع صعب للغاية – نتعامل مع الحرب الداخلية والخارجية. بالنسبة لنا فأنه لأمر جيد جدا أن نعلم أن مركز الخليج لحقوق الإنسان سوف يساندنا. نشعر بالأمان أكثر بسبب هذا لأننا نعلم أن لدينا أصدقاء وأنهم يهتمون فعلا بنا إذا حدث شيء ما."

ساعد مركز الخليج لحقوق الإنسان على مدار عام 2016 في توفير منح لتسعةٍ من المدافعين عن حقوق الإنسان في خمسة دول خليجية، بدعم من المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، فريدوم هاوس، ومنظمة دعم الإعلام الدولي.

ورش العمل التدريبية

نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان خمسة عشر ورشة عمل تدريبية في 2016 لأكثر من مائة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. يتضمن ذلك ورشة عمل حول سلامة وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في البحرين خلال شهر يناير/كانون الثاني، وخمسة ورش عمل بالعراق حول بناء القدرات والتدريب في مجال الأمن الرقمي، وتدريب صحافة حقوق الإنسان، واثنين حول التدريب على التأهيل النفسي لضحايا العنف من النساء. وعقدت دورة تدريبية بمصر في يناير/كانون الثاني للسوريين عن الرفاهية والتعامل مع الضغط، وكذلك ورشة عمل عن بناء القدرات للمحامين حول استخدام آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي عقدت في فبراير/شباط. وعقدت سبع ورش عمل مختلفة في لبنان على مدار السنة، ثلاثة ورش منهم بواسطة شبكة المرأة للمدافعات عن حقوق الإنسان، واثنين حول سلامة وأمن الصحفيين في سوريا واثنين عن الأمن الرقمي.

التشبيك والشراكات الدولية

يعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان مع منظمات أخرى غير حكومية في الشرق الأوسط والعالم ويأخذ على عاتقه مبادرات المناصرة وتدريب بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، يجري مركز الخليج لحقوق الإنسان تدريب بناء القدرات بالشراكة مع مؤسسة مهارات، ويعمل مع مركز نظرة للدراسات النسوية في مصر على جهود تشبيك متبادلة، بما في ذلك التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي لديه مكتب في لبنان. واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان في 2016 شراكته مع مؤسسة رافتو لحقوق الإنسان من أجل توفير ورشة عمل حول بناء القدرات والتدريب لشبكة المرأة. ان مركز الخليج لحقوق الإنسان هو أيضاً عضو بالتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين: سيفكاس، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، آيفكس، والتحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان.

أصبح مركز الخليج لحقوق الإنسان في 2016 شريكاً في إجراء الأبحاث لمرقاب التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين: سيفكاس، الذي هو أول أداة على الإنترنت لتتبع ومقارنة الحريات المدنية على نطاق عالمي. ان الأداة (المرقاب) التي تم إطلاقها في 24 أكتوبر/تشرين الأول، توفر لحظة بلحظة معلومات حول المساحة المدنية حول العالم وتقوم بتقييم الدول على أساس مدى احترامها للحقوق الأساسية الثلاث التي تمكن الناس من التحرك بشكل جماعي وإحداث التغيير: حرية تكوين الجمعيات، حرية التجمع السلمي، وحرية التعبير. يراقب مركز الخليج لحقوق الإنسان البحرين، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، إيران، سوريا، العراق، واليمن. وفي البلاد التي يقوم مركز الخليج لحقوق الإنسان بتغطيتها، تنتهك فيها هذه الحقوق الأساسية بشكل منتظم من قبل تلكم الدول.

ان مركز الخليج لحقوق الإنسان هو أيضاً عضو نشط في العديد من مجموعات العمل بما في ذلك قيادة منظمات حقوق الإنسان، والعمل معاً لإحداث تغيير في بلدان مثل سوريا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، اليمن، والعراق. وتهدف هذه المجموعات إلى اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة بعض التحديات المزمنة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

ثانياً: ملخصات الدول

البحرين

كانت الحملة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين قاسية في 2016 حيث تم استهداف حرية التعبير، حرية التجمع وحرية التنقل بشكل خاص. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان المضايقة القضائية، الاعتقال والحبس، الظروف السيئة، وسوء المعاملة في المعتقل. تم فرض المنع من السفر عن المدافعين عن حقوق الإنسان على مدار العام في محاولة لعرقلة أنشطتهم. لقد منعت السلطات المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر إلى دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في محاولة للحد من أعمال المناصرة الدولية. في حين شهدت سنة 2016 اطلاق سراح **زينب الخواجة** و**غادة جمشير** في نهاية المطاف، فالقبض عليهم واعتقالهم وتوجيه التهم إليهم دليل على الاستهداف الذي يواجهونه من قبل السلطات نتيجة لممارسة حقهم في حرية التعبير. في ختام عام 2016، تم اعتقال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب – الذي اعتقل في يونيو/حزيران وظل في المعتقل بتهمٍ ملفقة. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 30 نداءً في المجمل، ونداءات مشتركة وتحديثات عن البحرين في 2016.

إيران

استمر المدافعون عن حقوق الإنسان في إيران بالعمل ببيئة مهددة في عام 2016. ظلت حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتنقل خاضعة للقيود. واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان الاعتقال، الاحتجاز وأحكام بالسجن لمدة طويلة نتيجة لعملهم في مجال الدفاع عن حقوق المرأة. واجهت الناشطة في مجال المرأة والمحامية **نرجس مُحَمَّدى** عقوبة السجن لمدة 16 عاماً وبقيت في المعتقل رغم تدهور حالتها الصحية. تم إطلاق سراح الناشطة في حقوق المرأة والطلاب **بهاره هدايت** أخيراً بعد القبض عليها في 2009، وألقي القبض على البروفيسورة **هوما هودفار** لمدة 100 يوماً في عام 2016. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 8 نداءات في المجمل عن إيران في 2016.

العراق

يمارس المدافعون عن حقوق الإنسان أعمالهم تحت التهديد بالهجوم، المضايقة، الاعتقال التعسفي، وحتى الموت. ويتم استهداف الصحفيين وأولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير بشكل متزايد. أصدر مركز الخليج عقب بعثة إلى العراق في يناير/كانون الثاني تقرير "كردستان العراق: المدافعات عن حقوق الإنسان يتحدين استمرار العنف"، استعرض من خلاله وضع المدافعات عن حقوق الإنسان. اختطفت الصحفية **أفراح شوقي** في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016 من منزلها في بغداد من قبل مجموعة من المسلحين واحتجزت لمدة أسبوع. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 5 نداءات عن العراق، 4 منهم ذات صلة بأزمة الصحفيين.

الكويت

لا تزال حرية التعبير مقيدة بشدة في الكويت ويتعرض المدونون والمدافعون عن حقوق الإنسان للحبس، الاعتقال، والحكم بالسجن لمدة طويلة. تعتمد السلطات على النصوص المبهمة الخاصة بتشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديدة ضد أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير على الإنترنت. لا يزال الاضطهاد قائماً ضد جماعة البدون في 2016 وأولئك الذين يطالبون بحقوقهم يتم استهدافهم من قبل السلطات. نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن "التعذيب في الكويت"، ضمن الاستعراض الثالث للكويت الذي قامت به لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة في جلستها 58. أصدر المركز 12 نداءً وتحديثاً وخبراً عن الكويت في 2016 بينهم خمسة عن حالة الناشط في مجال حقوق البدون **عبد الحكيم الفضلي**.

سلطنة عُمان

واصلت حرية التعبير في عمان خضوعها للقيود الشديدة في 2016 حيث استهدف جهاز الأمن الداخلي وسائل الإعلام والصحفيين ونشطاء الإنترنت بشكل ممنهج. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 13 نداءً وتحديثاً عن حالة جريدة الزمن والصحفيين الثلاث **إبراهيم المعمري، يوسف الحاج، وزاهر العبري**. توقفت أيضاً الصحف المستقلة الأخرى مثل المواطن والبلد نتيجة للبيئة الخطيرة والعداء المتزايد للإعلام وكتّاب الإنترنت. لقد تم إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان **سعيد جداد** في أغسطس/آب بعد ان قضى حكماً بالسجن لمدة عام في ظروف قاسية هددت حالته الصحية، في حين حكم على الكاتب والناشط على الإنترنت **عبدالله حبيب** بالسجن لمدة 3 سنوات في نوفمبر/تشرين الثاني 2016. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 28 نداءً، وتحديثين وخطاب مشتركة في المجمل خلال 2016.

قطر

كشف تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان عن عدم وجود مساحة للمجتمع المدني في قطر. ان حقوق المهاجرين وحقوق المرأة وحرية التعبير والوصول إلى العدالة على وجه الخصوص مازالت تمثل مشاكل خطيرة لحقوق الإنسان والتي تبقى دون معالجة. تم إصدار 3 نداءات ومقالات إخبارية عن قطر في 2016 بما في ذلك مايخص إطلاق سراح الشاعر **مُحَمَّد راشد العجمي** بعد أن قضى 5 سنوات في السجن بسبب قصيدة.

المملكة العربية السعودية

واصلت حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية خضوعها للإنتهاك الفادح خلال عام 2016، وتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، مع حرية تكوين جمعيات محدودة للغاية. انهم يواجهون التهديدات والاعتقال التعسفي والحبس، ويتعرض المعتقلون لظروف سجن سيئة. وكثيرًا ما تغلق منظمات حقوق الإنسان باستمرار أو لا يتم منحها تصريح الإنشاء. يتم تقليص حرية التعبير بشكل خطير ويجري استهداف النشطاء بسبب ما ينشرونه على الإنترنت. ولا يزال الموقع الإلكتروني لمركز الخليج لحقوق الإنسان محظوراً في السعودية في 2016. تستمر الحملات على أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية حيث حصل الأعضاء على أحكام بالسجن طويلة المدى.

تم استعراض المملكة العربية السعودية في الجلسة 57 للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وقدم مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً يبين الوضع الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان. ونشر دراسة موجزة هي "الأصوات المكّممة: الإستهداف القانوني بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية" حيث خضعت المملكة السعودية لاستعراض تقارير منتصف المدة. بالإضافة إلى التقارير، صدر 13 نداءً شملت أكثر من 20 مدافعاً عن حقوق الإنسان.

سوريا

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفين من قبل جميع أطراف النزاع. حالة انعدام الأمن على نطاق واسع، والخوف المستمر وتطبيع العنف، كل هذا يجعل حياة المدافعين عن حقوق الإنسان صعبة للغاية ومحفوفة بالمخاطر. يتعرض الكثير منهم للحبس، أو الاختفاء أو المحاكمة أمام المحاكم العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من الحملات الدولية، فإن **رزان زيتونة** وأعضاء آخرين من مركز توثيق الإنتهاكات ، **سميرة الخليل، وائل حمادة، وناظم حمادي،** المعروفين بإسم نشطاء دوما الأربعة، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان **باسل خرطبيل** و**خليل معتوق،** مازالوا جميعاً مختفين. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 10 نداءات عن سوريا في 2016، من بينهم اثنان من النداءات المشتركة حول قضايا خليل معتوق ونشطاء دوما الأربعة.

الإمارات العربية المتحدة

لا تزال حقوق الإنسان خاضعة للقيود في الإمارات العربية المتحدة. مازالت قضية الإمارات94 مستمرة خلال العام حيث ظل عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين في السجن بظروفٍ سيئة. بعد أكثر من ثمانية أشهر من الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، وتعرضه للتعذيب خلال تلك الفترة، مثّل المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور ناصر بن غيث أمام المحكمة بتهمٍ ملفقة. عرض مركز الخليج لحقوق الإنسان مذكرة للأمم المتحدة وأرسل مراقباً لمراقبة المحاكمة والتي إنتهكت إجراءات المحاكمة العادلة، ولاتزال جارية وهو يظل بالسجن. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 10 نداءات وتحديثات وأخبار عن الإمارات العربية المتحدة في 2016، يتعلق 6 منها بقضية الدكتور ناصر بن غيث وآخرين من نشطاء قضية الإمارات94، من بينها اثنين من النداءات المشتركة.

اليمن

تشهد اليمن صراعات داخلية وإقليمية، فقر، وزمات إنسانية، وإرث من إنتهاكات حقوق الإنسان. تفشت الإنتهاكات الخطيرة والإساءات للقانون الدولي واستمرت منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2014. شارك مركز الخليج لحقوق الإنسان في تنظيم فعالية جانبية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن اليمن، وقام بنشر تقرير "دعوهم يتكلمون – وسائل الإعلام وحرية التعبير المستهدفة في اليمن". وكان أحد الموقعين على خطابٍ مشترك إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يستعرض إنتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع الأطراف، ويدعو إلى إجراء تحقيق دولي مستقل عن مقتل وإصابة المدنيين في اليمن. وتوفي الصحفي **محمد العبسي** في السجن مسموماً. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 4 بيانات صحفية وتقارير عن اليمن في 2016.

ثالثاً: تقارير الدول

البحرين

واصلت السلطات استهدافها للمدافعين عن حقوق الإنسان في سنة 2016. انهم واجهوا المضايقات، الاعتقال، الاحتجاز والمنع من السفر نتيجة لعملهم. كانت حرية التنقل مقيدة بشكل خاص في 2016 حيث تم منع أولئك المشاركون في المناصرة الدولية من مغادرة البلاد لحضور فعاليات حقوق الإنسان بما في دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لقد صدرت عدة نداءات حول قضيتا زينب الخواجة وغادة جمشير عقب القبض عليهم والإفراج عنهم في نهاية المطاف، وكذلك قضية نبيل رجب الذي مازال مستهدفاً من قبل السلطات نتيجة لعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان.

بتاريخ 01 يناير/كانون الثاني 2016، أصدر مركز الخليج نداءً عن حالة المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي **محمود عبد الرضا الجزيري** الذي قبض عليه في منزله أثناء مداهمة من قبل قوات الأمن. لقد جاء إلقاء القبض عليه بعد يومٍ واحد من كتابته مقالة عن جلسة مجلس الشورى العادية بصحيفة الوسط، والتي تم خلالها تقديم طلبٍ من أحد النواب إلى السلطات لمعاقبة المواطنين البحرينيين من الذين تم حرمانهم من جنسيتهم لأسباب سياسية وذلك بحرمانهم ايضاً من الإسكان الحكومي. ووجهت إليه تهم مزعومة بدعم الإرهاب والتحريض على كراهية النظام، وجود اتصالات مع دولة أجنبية، والسعي لقلب نظام الحكم من خلال الانضمام إلى حركة الوفاء وحركة الشباب 14 فبراير. لقد تعرض كذلك لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز بما في ذلك جعله معصوب العينين وعدم السماح له بالجلوس أو النوم لمدة 3 أيام. لا يزال محتجزاً وإذا ثبتت عليه التهم، سيواجه مدة عقوبة ربما تصل إلى مدى الحياة وسحب الجنسية منه.

بتاريخ 07 يناير/كانون الثاني 2016، قامت محكمة الاستئناف بتبرأة المدافع البارز عن حقوق الإنسان **مُحَمَّد المسقطي**. لقد أسقطت المحكمة الحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر والذي أصدرته المحكمة الجنائية الصغرى بتهمة "الشغب والمشاركة في تجمع غير قانوني". يعمل المسقطي بفرونت لاين ديفيندرز وهو المؤسس والرئيس السابق لجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان وهو أيضاً مشارك نشط في في أنشطة مجلس حقوق الإنسان.

لايزال **ناجي فتيل** عضو مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان في السجن منذ أن حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً في سنة ٢٠١٣ لعمله في مجال حقوق الإنسان. في 25 يناير/كانون الثاني صدر بحقه من قبل المحكمة الجنائية العليا أحكاماً إضافية لمدة 15 عاماً بتهمة مزعومة تفيد بتورطه في أعمال شغب بسجن جو وذلك في مارس/آذار 2015. لقد خفضت محكمة الاستئناف الحكم إلى ١٠ أعوام، تاركة له عقوبات تصل إلى 25 سنة.

بتاريخ 5 يناير/كانون الثاني، تم استدعاء المدافع عن حقوق الإنسان ورئيس وحدة الحرية الدينية في مرصد البحرين **ميثم السلمان** لمديرية التحقيقات الجنائية. تمت مساءلته حول خطاب ألقاه في اجتماع بتاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول بخصوص استمرار احتجاز زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، قبل إطلاق سراحه دون تهم. وفي نفس الأسبوع، اعتقل الدكتور **سعيد السماهيجي** من منزله وتم احتجازه لمدة أسبوع بسبب بعض تغريداته على وسائل التواصل الاجتماعي التي تدين إعدام 47 سجينا في المملكة العربية السعودية. تم القبض على كلا الرجلين سابقاً وتم احتجازهما بسبب ممارسة حقهما في حرية التعبير.

شهدت 2016 استمرار استهداف المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب. ونبيل رجب هو المدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان سابقاً، وعضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش.

في 21 يناير/كانون الثاني، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان واحداً من 280 من منظمات حقوق الإنسان التي أرسلت رسالة إلى ملك البحرين تدعوه فيها لرفع حظر السفر عن المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب حتى يتمكن من السفر إلى الخارج لتوفير مساعدة طبية لزوجته. لقدُ فرض عليه المنع من السفر دون أي حكم قضائي في يوليو/تموز 2015 استناداً إلى تهمٍ تتعلق بحرية التعبير.

استمر فرض عقوبة السجن على المدافعين عن حقوق الإنسان خلال شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط. في يناير/كانون الثاني، حكم على المدافعة عن حقوق المرأة غادة جمشير بأحكام إضافية لمدة 4 شهور في السجن بسبب تغريداتها على تويتر. في يوم 2 فبراير/شباط أيدت المحكمة حكماً غيابياً بالسجن لمدة تسعة أشهر ضد زينب الخواجة، لمحاولتها زيارة والدها في السجن حينما كان مضرباً عن الطعام. وفي اليوم التالي أيدت المحكمة حكماً بالسجن ثلاثة أشهر ضد المصور أحمد الفردان وتم إلقاء القبض عليه للبدء في عقوبته.

استمر استهداف زينب الخواجة خلال النصف الأول من عام 2016. وهي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان والتي قامت بحملات للإفراج عن أبيها، المدافع البارز عن حقوق الإنسان والمؤسس المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة، والذي يقضي حالياً عقوبة السجن مدى الحياة في سجن جو سيء السمعة نتيجة لنشاطه الحقوقي. وحكم عليها بما مجموعه ثلاث سنوات وشهر واحد في السجن، على خلفية مجموعة من التهم بما في ذلك حكمين لتمزيقها صورة ملك البحرين وسنة واحدة في السجن بتهمة "إهانة" ضابط شرطة.

اعتقلت زينب الخواجة في 14 مارس/ آذار 2016 من قبل مجموعة تتبع شرطة مكافحة الشغب في زي مدني من منزلها. وأخذت مع رضيعها الذي يبلغ من العمر 15 شهراً إلى مركز شرطة الحورة ثم إلى وزارة الداخلية وبعدها إلى سجن مدينة عيسى للنساء. وقد منع ابنها من الماء والطعام خلال اليوم الأول من الاحتجاز واحتجز كلاهما في ظروف سيئة. وجاء اعتقالها بعد حضور شقيقتها مريم الخواجة، المدير المشارك أنذاك بمركز الخليج لحقوق الإنسان، دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

قال المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، روبرت كولفيل "نحن قلقون بشدة بسبب اعتقال ... ناشطة شبكات التواصل الاجتماعي والمدافعة عن حقوق الإنسان زينب الخواجة، التي اعتقلت مع طفلها ذي السنة والنصف. تم إدانة الخواجة سابقاً في عددٍ من التهم، بما في ذلك إهانة الملك. يقضي أباها عبد الهادي الخواجة، المشارك في تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، حكماً بالسجن مدى الحياة منذ 2011." ذكر البيان أيضاً نبيل رجب.

انتقد كذلك المقرر الخاص للأمم المتحدة عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، **ميشيل فورست**، القبض على زينب الخواجة، وقال "أنها محتجزة ببساطة بسبب آرائها الانتقادية ضد السلطات الحكومية". وأشار "هذه الانتقادات ليست فقط مشروعة وفقاً لالتزامات البحرين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. انها ضرورية للغاية لإجراء النقاش الحر والعام اللازم من أجل مجتمع مدني نابض بالحياة." وحث فورست الحكومة البحرينية على وقف المضايقات المستمرة وتجريم الناشطين في البحرين وأعرب عن قلقه إزاء الوضع العام للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير. وتم تأييد بيان فورست من قبل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، **ديفيد كاي**.

في 19 مارس/آذار، أطلق سراح المدافع عن حقوق الإنسان **صلاح الخواجة**، شقيق عبد الهادي الخواجة بعد أن حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهم تتعلق بأنشطته السلمية في حقوق الإنسان.

في أبريل/نيسان 2016، اختيرت زينب الخواجة لتكون سجينة شهر أبريل/نيسان في حملة "حريتهم حقهم". كما قاد مركز الخليج لحقوق الإنسان حملة (Thunderclap) انضم إليها أكثر من 30 منظمة حقوق إنسان ومئات الأفراد كما وصلت إلى أكثر من 1.4 مليون مشارك على شبكات التواصل الاجتماعي. ودعا إلى الإفراج عن زينب الخواجة وإسقاط التهم عنها.

في يوم 09 مايو/أيار عام 2016، صرح متحدث بإسم وزارة الخارجية البحرينية بأنه سيتم إطلاق سراح كل من زينب الخواجة وسجينة روسية وسيفرج عنهم كأجانب لأسباب إنسانية تتعلق بأطفالهم. جاء ذلك بعد بيان صدر في 07 أبريل/نيسان 2016 عقب اعتقال زينب في 14 مارس/آذار 2016 من قبل وزير الخارجية خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، حيث قال إن زينب الخواجة سيفرج عنها.

وفي يوم 10 مايو/أيار 2016، كتبت ثماني منظمات غير حكومية دولية إلى وزير الشؤون الخارجية السويسرية يعربون عن قلقهم إزاء أول زيارة لملك البحرين إلى سويسرا. وحثت وزير الخارجية ديدييه بيركهالتر، للمطالبة بالإفراج عن زينب الخواجة، وجعل حقوق الإنسان في قلب الزيارة االحكومية لبحرينية.

في وقت لاحق من ذلك الشهر، زادت حالة زينب الخواجة سوءً ولم تعد قادرة على رعاية طفلها. إلا أن إدارة السجن لم تسمح لزوجها أو أمها بأخذ الطفل. وفي يوم 31 مايو/أيار 2016، أطلق سراح زينب الخواجة أخيراً من السجن. وتم تبليغها بأن عليها مغادرة البلاد فوراً مع عائلتها أو التعرض للسجن لأجلٍ غير مسمى. ووصلت إلى الدنمارك، حيث تمتلك جنسية مزدوجة، في 06 يونيو/حزيران 2016.

في يوم 13 يونيو/حزيران 2016، اعتقلت الشرطة نبيل رجب بقيادة وحدة جرائم الإنترنت. حاصر العشرات من رجال الشرطة منزله، وصادروا ممتلكاته الشخصية وقاموا باعتقاله. ويتعلق القبض عليه بتهم نشر أخبار كاذبة وشائعات حول الوضع الداخلي في محاولة لتشويه سمعة البحرين وهي تهمة تتعلق بالبيان الذي ألقاه نبيل رجب خلال مقابلات تلفزيونية في أوائل عام 2015 و2016. وأثناء اعتقاله، تم إحياء اتهامات سابقة تتهمه "بالإساءة إلى بلد أجنبي" (المملكة العربية السعودية) بسبب تغريدات تنتقد مشاركة البحرين بالعمليات العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن، والتي وفقاً للأمم المتحدة، مسئولة حتى الآن عن مقتل الآلاف من المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه اتهامات "بالإساءة للمؤسسات الوطنية" بسبب تعليقات حول مزاعم تعذيب السجناء في سجن جو بالبحرين في مارس/آذار 2015. انه يواجه عقوبة قد تصل إلى 15 عاماً في السجن في هذه القضايا.

في مطلع اغسطس/آب، أجلت السلطات في البحرين مواعيداً عاجلة في المستشفى لرجب، والذي وصفه مركز الخليج لحقوق الإنسان ""ان هذا ليس اقل من محاولة لكسر نبيل نفسياً وجسدياً". في يوم 03 أكتوبر/تشرين الأول 2016، خضع رجب لعملية جراحية لإزالة المرارة وعاد مرة أخرى إلى السجن في ظروف غير صحية بعد ذلك بوقت قصير، فضلاً عن وجود جلسة استماع له في يوم 06 أكتوبر/تشرين الأول.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان المزيد من النداءات من أجل رجب في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول. وهو محتجز في ظروف سيئة ويعاني من عدد من الحالات الطبية الخطيرة، والتي لا يتم علاجها بشكلٍ كافٍ. في سبتمبر/أيلول اختير نبيل رجب ليكون سجين شهر سبتمبر/أيلول في حملة "حريتهم حقهم". تم تأجيل جلسة الاستماع المتعلقة بتغريداته حول اليمن وتقارير سجن جو في 31 أكتوبر/تشرين الأول حتى 15 ديسمبر/كانون الأول.

دعت بعثة مراقبة المحاكمة المشتركة، والتي تألفت من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فرونت لاين ديفندرز، مركز الخليج لحقوق الانسان، ومن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن رجب. تم تأجيل القضية من يوم ١٥ ديسمبر/كانون الأول حتى 02 ديسمبر/كانون الأول 2016 عندما قررت المحكمة الإفراج عنه بكفالة عن تهمٍ تتعلق بتغريدات تويتر. ومع ذلك، تم القبض عليه مجدداً بخصوص مقابلات تلفزيونية تعود إلى عام 2015 و2016. بعد بعثة مراقبة ثانية مشتركة لحضور محاكمة رجب يوم 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان، فرونت لاين ديفيندرز، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية ضد التعذيب حكومة البحرين إلى الإفراج الفوري وإسقاط كل التهم عنه. لا يزال في السجن عن عدة تهم إلى تاريخنا هذا على الرغم من العديد من جلسات الاستماع وطلبات الإفراج عنه بكفالة.

جاء القبض على رجب في يونيو/حزيران حيث افتتحت الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وقبلها بيوم واحد، منع المدافعون عن حقوق الإنسان وضحايا الإنتهاكات البحرينيين من السفر إلى جنيف. لقد فرضت السلطات البحرينية حظراً على سفر كل من **حسين راضي** من مركز البحرين لحقوق الإنسان، **ابتسام الصايغ**، **ابراهيم الدمستاني** ووالدي **علي مشيمع**، ضحية قتل خارج نطاق القضاء في 2011. وتم إيقاف والد ضحية أخرى قتلت خاج نطاق القضاء، **سيد هاشم**، على جسر الملك فهد وتم إبلاغه بالحظر. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان مع 20 منظمة أخرى من منظمات حقوق الإنسان نداءً مشتركاً للمطالبة بالإفراج الفوري عن رجب، وإزالة حظر السفر ووقف العمليات الإنتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.

في يوم 18 يونيو/حزيران 2016، تم منع المدافع عن حقوق الإنسان والكاتب **عبد النبي العكري** من السفر إلى الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة من مطار البحرين الدولي. ان العكري هو الرئيس السابق للجمعية البحرينية للشفافية وعضو مرصد البحرين لحقوق الإنسان وله تاريخ طويل من العمل من أجل حقوق الإنسان في البحرين. وينضم إلى قائمة طويلة من أعضاء المجتمع المدني الممنوعين من السفر في عام 2016، بما في ذلك عشرات من الأشخاص الذين منعوا من السفر لحضور الجلسة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. منع أيضاً الناشط وسجين الراي السابق الدكتور **طه الدرازي** من السفر مع زوجته إلى المملكة المتحدة. لم يسمح لنائب رئيس جمعية المعلمين البحرينية **جليلة السلمان** بمغادرة البلاد عندما حاولت السفر إلى أوسلو.

منعت الصحفية البحرينية **نزيهة سعيد** من السفر في مطار البحرين الدولي بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2016. وهي مراسلة فرانس 24 و إذاعة مونت كارلو الدولية في البحرين. اعتقلت في 2011 وتم استجوابها لمدة 13 ساعة من قبل رجال الشرطة. واتهمت بالكذب في تقاريرها و"الإضرار بصورة البحرين." تعرضت كذلك للاعتداء اللفظي والجسدي، بما في ذلك الضرب بخرطوم والصعق بالصدمات الكهربائية، التي تعتبر تعذيباً. وعلى الرغم من تعرفها على خمسة من رجال الشرطة الذين قاموا بالاعتداء عليها، فأن واحداً منهم فقط وهي شرطية تدعى سارة الموسى تمت محاكمتها وحصلت على البراءة لاحقاً. استدعيت سعيد إلى النيابة العامة يوم 17 يوليو/تموز 2016 حيث اتهمتها هيئة شؤون الإعلام البحرينية "بممارسة الصحافة بدون ترخيص". ادعت هيئة شؤون الإعلام البحرينية أنها انتهكت المادة 88 من قانون 47 لسنة 2002 الذي ينظم عمل الصحافة الطباعة، والنشر، وذلك بسبب انتهاء رخصتها. وهذه هي المرة الأولى التي لم تتلقى فيها سعيد ترخيصاً.

قاد مركز الخليج لحقوق الإنسان في 01 يوليو/تموز 2016 نداءً مشتركاً مع عشر منظمات أخرى، بشأن المضايقات المستمرة للمدافعات عن حقوق الإنسان وقضية الكاتبة والمدونة والصحفية ورئيسة لجنة العريضة النسائية غادة جمشير. في 22 يونيو/حزيران 2016، حكم خلال جلسة الاستئناف على جمشير بالسجن من قبل المحكمة الجنائية العليا الثانية لأربع قضايا تشهير والمتعلقة بتغريدة لها على حسابها الخاص على موقع تويتر حول الفساد في مستشفى الملك حمد. هناك 12 تهمة ضدها تتعلق بهذه القضية وقد سبق وأن حكم عليها بالسجن لمدة سبعة أشهر في ثلاث تهم أخرى ذات صلة، بالإضافة إلى سنة واحدة في السجن (مع وقف التنفيذ) بتهمة ملفقة بزعم "الاعتداء على ضابط شرطة" بينما هي كانت في المعتقل.

قاد مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً مشتركا آخر وقّعت عليه 22 منظمة غير حكومية من أجل جمشير في 16 نوفمبر/كانون الثاني 2016، وذلك أثناء احتجازها في سجن مدينة عيسى للنساء. وقد حرمت من إطلاق سراحها رغم معاناتها من التهاب المفاصل ولا تلقى العلاج المناسب في السجن. اعتقلت في 15 أغسطس/آب 2016 لدى وصولها من المملكة المتحدة في مطار المنامة وتلقت حكماً مركباً لمدة عشرة أشهر بسبب ممارستها حقها في حرية التعبير على موقع تويتر. أطلق سراحها في 12 ديسمبر/كانون الأول بعد أن أمضت أربعة أشهر في السجن. لقد توصلت إلى اتفاق بأن تعمل في وظيفة حكومية معينة لماتبقى من عقوبتها البالغة العشرة أشهر، ولكن حتى الآن لم يكن هناك أنباء عن كيفية تنفيذ هذا الشرط. وفي الوقت الذي رحب فيه مركز الخليج لحقوق الإنسان بالإفراج عن غادة جمشير، فانه دعا إلى عدم تكملة مدة عقوبتها وإلغاء الأحكام الصادرة ضدها.

أجريت المزيد من القيود على حرية التنقل في يوليو/تموز حيث استمر حظر السفر ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. في 08 يوليو/تموز، مُنع محامي حقوق الإنسان **مُحَمَّد التاجر** من السفر إلى المملكة العربية السعودية بدون تأكيد رسمي أو مبرر للحظر. مُنع أيضاً رئيس الجمعية البحرينية للشفافية **شرف الموسوي** من السفر إلى المملكة العربية السعودية في نفس اليوم، ومُنعت **زينب الخميس** عضو مرصد البحرين لحقوق الإنسان من السفر إلى الكويت.

استمرت الحملة على المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير في أغسطس/آب. قدمت حكومة البحرين المزيد من القيود على استخدام الإنترنت، ومركزت القدرة على حجب المواقع الإلكترونية لدى هيئة تنظيم الاتصالات البحرينية.

استدعي **ميثم السلمان** المدافع عن حقوق الإنسان والمسؤول عن الحريات الدينية لدى مرصد البحرين لحقوق الإنسان للاستجواب من قبل السلطات الأمنية في 14 أغسطس/آب 2016 فيما يتعلق بأنشطته السلمية والمشروعة في حقوق الإنسان، بما في ذلك الدعوة لإطلاق سراح رجب في فيديو نشر مؤخراً. ووجهت إليه تهمة "التجمع غير القانوني" وأفرج عنه بكفالة. واتهم الدكتور طه الدرازي بنفس التهمة. تتعلق تلك التهم بالتجمع السلمي في قرية الدراز، والتي تم محاصرتها من قبل الشرطة منذ يونيو/حزيران بعد أن بدأت الاحتجاجات تنطلق فيها على نطاق واسع، وشكل اذلك إنتهاكاً لحقهم في حرية التجمع.

استمر حظر السفر خلال شهر أغسطس/آب. تم منع **إيناس عون**، و حسين راضي، من فريق الرصد والتوثيق بمركز البحرين لحقوق الإنسان، من مغادرة البلاد.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان في 30 أغسطس/آب نداءً حيث تم حظر سفر الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنعهم من المشاركة في حملات المناصرة مع الأمم المتحدة. في مساء ليلة 29 أغسطس/آب 2016، لم يتم السماح لرئيس قسم العلاقات الدولية بمركز البحرين لحقوق الإنسان **نضال السلمان**، من مغادرة البلاد في طريقها لحضور الجلسة 33 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، والذي عقد في الفترة من 13- 30 سبتمبر/أيلول 2016. ومن المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان الذين منعوا من مغادرة البلاد، **أحمد الصفار** عضو المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان ، ابتسام الصايغ عضو منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، و**عيسى الغايب** مدير مركز اللؤلؤة لحقوق الإنسان.

أعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ من البيان الصادر عن وزير الشؤون الخارجية الذي قال فيه "لن نلتفت لأيّ صوت يبتزّنا من الخارج وخصوصاً مجلس حقوق الإنسان" وفقا لتقارير إخبارية من البحرين. ان هذا مثير للقلق خاصة أن البحرين ستقدم مراجعتها الدورية خلال المراجعة الدورية الشاملة لدى للأمم المتحدة في عام 2017.

سلط نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان بتاريخ 19 نوفمبر/تشرين الثاني الضوء على الحملات المستمرة ضد حرية التعبير وحرية التجمع. وعلى مدار أسبوع في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، تم استجواب أربعة أعضاء من مركز البحرين لحقوق الإنسان وهم، حسين راضي، نضال السلمان، إيناس عون، وأحمد الصفار بسبب أنشطتهم الحقوقية. وتم كذلك استجواب مُحَمَّد التاجر وعبد النبي العكري من قبل السلطات خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني حيث استمرت الهجمات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بلا هوادة.

إيران

ظلت حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان في إيران مقيدة بشدة خلال 2016 وتم استهداف أولئك الذين يقاتلون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان من قبل السلطات. في عام 2016، ألقي القبض على المدافعات عن حقوق الإنسان واحتجازهم بظروفٍ سيئة، وعلى الأخص في سجن إيفين سيء السمعة حيث الظروف القاسية ويتعرض السجناء فيه لسوء المعاملة على أساس يومي. في حين شهدت 2016 إطلاق سراح بعض المدافعين عن حقوق الإنسان بعد ضغوط دولية، تظل أوضاع حقوق الإنسان في البلاد في وضع حرج.

أطلق سراح الناشطة في مجال حقوق الطفل **آتنا دائمى** في 15 فبراير/شباط 2016، على الرغم من العقوبة السارية لمدة 15 سنة. وألقي الحرس الثوري الإيراني القبض عليها في أكتوبر/ تشرين الأول 2014 واقتيدت إلى سجن إيفين حيث احتجزت في زنزانة انفرادية لمدة ثلاثة أشهر. في مايو/آيار 2015، وبعد محاكمة استمرت 15 دقيقة، حُكم عليها بالسجن لمدة 14 سنة. عملت آتنا دائمى بلا كلل من أجل حقوق الطفل وإقامة دورات تدريبية لأطفال الشوارع ومعارض الرسم المنظمة لرفع مستوى الوعي حول قضية أطفال الشوارع في إيران. كما شاركت في مظاهرات تضامناً مع الأطفال في كوباني وقطاع غزة. لقد دفعت 700 مليون تومان (232،000 دولار أمريكي) لإطلاق سراحها في فبراير/شباط.

من المؤسف انه أعيد القبض على دائمى في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 لتمضية بقية عقوبتها بعد الاستئناف. في 29 سبتمبر/أيلول 2016، خفضت محكمة الاستئناف عقوبتها في تهمة "إهانة المرشد الأعلى" من ثلاثة سنين إلى سنتين، وتهمة "التجمع والتواطؤ على الأمن القومي" من سبع إلى خمس سنوات. وكان قد ألقي القبض عليها بوحشية في 26 نوفمبر/تشرين الثاني لاستئناف تنفيذ عقوبة السجن، وتواجه الآن اتهامات جديدة بسبب تقديمها شكوى حول استخدام القوة المفرطة التي تتعرض لها هي وأسرتها أثناء اعتقالها.

في اليوم العالمي للصحافة، 03 مايو/آيار 2016، رحب مركز الخليج لحقوق الإنسان بخبر إطلاق سراح رسامة الكاريكاتير الإيرانية والمدافعة عن حقوق الإنسان **آتنا فرقدانى** من سجن ايفين. وتمت تبرئتها من تهم التواطؤ على الأمن القومي، وحكماً بالسجن لثلاث سنوات بتهمة إهانة المرشد الأعلى (آية الله علي خامنئي) تم تعليقه بعد جلسة استماع بمحكمة الاستئناف في أبريل/نيسان 2016.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ألقي القبض على فرقدانى بتهم تزعم "إهانة أعضاء البرلمان" الذين يدعون أنها قامت بتصويرهم كالحيوانات في رسم كاريكاتيري ينتقد مشروع قانون يهدف إلى تقييد الوصول إلى تحديد النسل، وحكم عليها بالسجن 12 عاماً في 01 يونيو/حزيران 2015. وعانت أثناء احتجازها من تدهور حالتها الصحية وسوء المعاملة في السجن. ودخلت إضراباً عن الطعام احتجاجاً على معاملة السجناء. حصلت على جائزة الشجاعة في تحرير الرسوم الكاريكاتورية من شبكة حقوق رسامي الكاريكاتير سنة 2015 وأضافها مؤشر الرقابة ضمن قائمة المائة من أبطال حرية التعبير في 2016.

في 18 مايو/آيار 2016، تلقت نرجس مُحَمَّدى، المحامية وناشطة حقوق المرأة، حكماً مركباً بالسجن لمدة 16 عاماً بسبب نشاطها الحقوقي. تضمنت التهم "الانتماء لمجموعة خطوة خطوة [المحظورة حالياً] لوقف عقوبة الإعدام"، و "التواطؤ والتجمع ضد الأمن القومي". وكانت في سجن إيفين منذ مايو/آيار 2015. تعاني من اعتلال صحتها التي تزداد تدهوراً بسبب المعاملة والظروف السيئة في السجن. أمضت وقتاً بالسجن في عام 2012 ولكن أطلق سراحها لظروف صحية ويعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد من أجل رفاهيتها. كانت نائب مدير مركز المدافعين عن حقوق الإنسان ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني للسلام في إيران. حصلت على جائزة ‘‘بر انغر’’ في عام 2011 من قبل الحكومة السويدية لعملها في مجال حقوق الإنسان وميدالية "مدينة باريس" في مايو/آيار 2016 لكتاباتها عن حقوق الإنسان.

في 27 يونيو/حزيران، بدأت مُحَمَّدى إضراباً عن الطعام احتجاجاً على عدم السماح لها بمهاتفة أطفالها وزوجها، المدافع عن حقوق الإنسان **تقي رحماني**، الذي يعيش في باريس. أنهت إضرابها عن الطعام في 16 يوليو/تموز عندما سمح لها بإجراء اتصال هاتفي مع أطفالها. في 28 سبتمبر/أيلول 2016، تم تأييد الحكم الصادر ضدها من قبل محكمة الاستئناف. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ثلاث نداءات عن قضيتها.

في 26 مايو/آيار 2016، أصدر الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إبداء رأي عن حالة المدافعة بهاره هدايت، والذي رحب به مركز الخليج لحقوق الإنسان. وخلص إلى أن سجنها منذ عام 2009 كان تعسفياً ويتعارض مع القانون الدولي وطالب بالإفراج الفوري عنها. تتألف الأحكام من عامين بتهمة "إهانة المرشد الأعلى"، ستة أشهر بتهمة "إهانة الرئيس"، خمس سنوات بتهمة "العمل ضد الأمن القومي ونشر الأكاذيب"، إضافة إلى سنتين إضافيتين (مع وقف التنفيذ) حول "العمل ضد الأمن القومي من خلال عقد مظاهرات احتجاجية للنساء." وبالإضافة إلى قرار الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة أن اعتقالها تعسفياً، فانه بموجب المادة ١٣٤ من قانون العقوبات الإسلامي الإيراني الجديد يجب أن يطلق سراحها بعد أن قضت مدة الحكم الأطول الصادر ضدها، وهو خمس سنوات. وهي احد مؤسسي "حملة المليون توقيع من أجل تغيير القوانين التمييزية ضد المرأة"، وقامت بلفت الأنظار إليها من خلال إجراء مقابلات مع وسائل إعلام محلية ودولية حول وضع حقوق الانسان في ايران. وعملت بشجاعة من أجل حقوق المرأة والطلاب في إيران واستمرت في كتابة رسائل ملهمة لنشطاء حقوق الإنسان عندما كانوا في السجون. أطلق سراحها أخيراً بعد 2,410 يوم في السجن في سبتمبر/أيلول 2016. في حين رحب مركز الخليج لحقوق الإنسان بالإفراج عنها، دعا أيضاً إلى حمايتها وتوفير الأمن لها في جميع الأوقات بعد إطلاق سراحها.

في 23 سبتمبر/أيلول 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداء على حالة البروفيسورة هوما هودفار، الأستاذة الأكاديمية الكندية–الإيرانية التي ألقي القبض عليها في 6 يونيو/حزيران 2016. وفي مارس/آذار 2016، تمت مداهمة منزلها ومصادرة جواز سفرها في اليوم الذي يسبقه حيث كان مقرراً أن تسافر إلى لندن. وبعد المداهمة تم استدعائها مرارا للاستجواب قبل إلقاء القبض عليها واقتيادها لسجن إيفين حيث أمضت 112 يوماً من الاحتجاز.

ان هودفار هي أستاذة الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة كونكورديا في مونتريال بكندا. وقد نشرت العديد من الدراسات حول النوع الاجتماعي والتنمية، قانون الأسرة الإسلامي، المشاركة السياسية للمرأة، وأهمية مشاركة المرأة في المجتمع. وقد ساهمت أيضا بخبرتها للشبكات القائمة على الأبحاث مثل نساء يعشن تحت الشريعة الإسلامية وشركات جاه. بعد تدهور حالتها الصحية وبعد ضغوط دولية هائلة أطلق سراحها في 26 سبتمبر/أيلول 2016 وسمح لها بمغادرة إيران.

في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بدأ المعتقل **عيسى سهرخيز** إضراباً عن الطعام احتجاجا على اعتقاله على الرغم من معاناته من أمراض القلب. بموجب المادتين 502 و 522 من القانون الجنائي يؤهل السجين إلى الحصول على الإفراج المشروط لأسباب اعتلال الصحة. اعتقل سهرخيز لأول مرة في 02 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 مع ثلاثة صحفيين آخرين واتهم بأنه جزء من مؤامرة أجنبية لنشر الدعاية المعادية لإيران. في سبتمبر/أيلول 2016، خفف الفرع 28 من المحكمة الثورية عقوبة سهرخيز من ثلاث سنوات إلى مدة 21 شهرا في السجن بعد إدانته بتهمة "الدعاية ضد الدولة" و "إهانة المرشد الأعلى".

العراق

كان حالة حقوق الإنسان في العراق حرجة خلال عام 2016، حيث استمر الصراع وارتكبت إنتهاكات لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف. وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان بما في ذلك الصحفيين وأولئك الذين يمارسون الحق في حرية التعبير، المضايقات والتهديدات والقتل في 2016. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن حالة المدافعات عن حقوق الإنسان في كردستان سلط الضوء على مدى تعرضهم للخطر على أساس قائم على النوع. ومن النداءات الأربعة التي أصدرها مركز الخليج لحقوق الإنسان، استندت ثلاثة منها على حالات الصحفيين الذين استهدفوا نتيجة لعملهم المشروع والسلمي.

في يناير/كانون الثاني 2016، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان ببعثة إلى أربيل، دهوك، والسلمانية في كردستان العراق. واستنادا إلى البحوث التي أجريت، نشر تقرير بعنوان "كردستان العراق: المدافعات عن حقوق الإنسان يتحدين استمرار العنف" ووضح كيف تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في كردستان العراق نفس انواع المخاطر التي يتعرض لها اي مدافع عن حقوق الإنسان في اي مكانٍ في العالم، الا أن كونهن نساء يجعلهن عرضة لعنف وتهديدات ذات طابع جندري. كما كشفت البعثة عن تصاعد حملة القمع على المجتمع المدني في المنطقة والبيئة الصعبة التي تعمل فيها هذه المنظمات. تم إهداء التقرير إلى **سميرة صالح النعيمي**، المدافعة الحقوقية التي أعدمت علناً في مدينة الموصل بالعراق من قبل داعش في سبتمبر/أيلول 2014.

لقد صدر نداء عن حالة الصحفي ورئيس الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين **إبراهيم السراجي**. في 26 يوليو/تموز 2016، 2016 أصدر مجلس النواب العراقي بياناً هدد فيه باللجوء إلى القضاء ان لم يقدم السراجي اعتذاراً رسمياً للمجلس عن التصريحات التي أدلى بها في اليوم السابق والتي وصف فيها مجلس النواب العراقي بالمؤسسة الربحية وليس التشريعية بسبب قانون المجلس الجديد المقترح والذي يتضمن الكثير من الإمتيازات للنواب. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً للتضامن معه، ودعا مجلس النواب العراقي بالكف عن استهداف الصحفي إبراهيم السراجي وغيره من الصحفيين خلافاً للدستور العراقي الذي ضمن حرية التعبير.

في أغسطس/آب 2016، عُثر على الصحفي **وه دات حسين** علي ميتاً مع علامات تعذيب على جسده ختطافه بمدينة دهوك في كردستان. عقب وفاته، قال منسق مركز ميترو للدفاع عن الصحفيين، شريك مركز الخليج لحقوق الإنسان، "ان المشكلة المزمنة التي نواجهها في كردستان هي الإفلات من العقاب." وأضاف " لقد قتل أربعة صحفيين آخرين سابقاً في إقليمنا ولم يقدم أحد إلى ساحة العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم."

في نهاية العام، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً عندما اختطفت الصحفية المستقلة أفراح شوقي بتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2016 من منزلها في بغداد من قبل مجموعة من المسلحين. قاموا بفصلها عن أطفالها الثلاثة وصادروا متعلقاتها الشخصية. ويُعتقد أن اختطافها يرتبط بمقالة نشرتها مؤخراً والتي دعت فيها الدولة إلى السيطرة على كل من الاستخدام غير القانوني للأسلحة وكذلك الجماعات المسلحة غير القانونية. وقد أطلق سراحها دون أذى بعد أسبوع.

الكويت

لا تزال جماعة البدون، التي تضم أكثر من 150،000 شخص في الكويت، محرومة من المواطنة وحقوق الإنسان الأساسية، وتواجه المضايقات المستمرة من قبل السلطات الكويتية. استمر استهداف نشطاء حقوق الإنسان البدون، من ضمنهم عبد الحكيم الفضلي. تظل حرية التعبير مقيدة على نحو خطير. انتهى العام مع قضية المدونة سارة الدريس التي ماتزال جارية حيث تواجه عقوبة تصل إلى السجن خمس سنوات بسبب تغريداتٍ على موقع تويتر.

في 21 يناير/كانون الثاني 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً مشتركاً مع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، المادة 19، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومراسلون بلا حدود حول تأثير قانون رقم 63 لمكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد. ويتضمن القانون الجديد 21 مادة تسعى إلى تنظيم عدد من النشاطات على الإنترنت وتقييد حرية التعبير فيها. ان المواد 04 و 06 و 07 على وجه الخصوص تضع أكثر مما هو مطلوب قيوداً فضفاضة تخالف المادة 19 (3) من العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

استمر استهداف جماعة البدون في الكويت خلال عام 2016. تم القبض على المدافعة عن حقوق الإنسان **رنا السعدون**، المؤسس المشارك باللجنة الوطنية لرصد الإنتهاكات والتي تراقب انتهاكات حرية التعبير. وأفرج عنها بعد يومين بكفالة. في 21 يونيو/حزيران 2015، أصدرت محكمة الجنايات في الكويت ضدها حكماً غيابياً بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة. تمت ادانتها بسبب ترديدها خطاب كان قد ألقاه النائب السابق مسلم البراك في سنة 2012 وانتقد فيه قانون الانتخابات. ويقضي البراك بسبب خطابه هذا حكماً بالسجن لمدة سنتين.

تعرض الناشط عبد الحكيم الفضلي، وهو أحد أفراد جماعة البدون، إلى القبض والاحتجاز على مدار السنة. وهو ناشط بارز في مجال حقوق البدون، وشارك برصد إنتهاكات حقوق الإنسان في الكويت. وقد تم القبض عليه واحتجازه في عدد من المناسبات. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان خمسة نداءات عن قضيته خلال 2016، ويعتقد أنه كان يستهدف فقط نتيجة لنشاطاته المشروعة والسلمية في مجال حقوق الإنسان. بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2015، حكمت محكمة الجنايات في الكويت على الفضلي بسنة واحدة في السجن مع الأشغال الشاقة، أعقبه حكماً بالإبعاد خارج البلاد لمشاركته في مظاهرة تدعو إلى حقوق البدون.

في 18 أبريل/نيسان 2016، ألقي القبض على الفضلي من قبل قوات الأمن. لقد تم القبض عليه بمنزل السياسي السجين مسلم البراك حيث كان في تجمعٍ تم تنظيمه لإظهار التضامن معه. في 16 مايو/آيار 2016، صادقت محكمة التمييز في الكويت على عقوبته بالترحيل والسجن لمدة عام مع الأشغال الشاقة. صدر نداء في يونيو/حزيران حول الفضلي بعد تعرضه للضرب من قبل رجال الشرطة أثناء نقله من المحكمة إلى السجن. في جلسة الاستماع هذه قررت المحكمة تحويل قضيته الاولى من جناية الى جنحة مع وقف تنفيذ حكم السجن لمدة سنة، ومع ذلك ظل في الاحتجاز لمدة 3 أشهر بسبب حكم صدر ضده في فبراير/شباط بتهمة إساءة استخدام الهاتف المحمول. وأفرج عنه في 02 اغسطس/آب 2016 بعد إنهاء خدمته. في 26 سبتمبر/أيلول، رفضت محكمة الاستئناف الطعن الذي قدمه ضد التهم الأخرى وأيدت الحكم الصادر بحقه بسنة واحدة في السجن مع الأشغال الشاقة يعقبه الترحيل عن بلاده. قال الفضلي لمركز الخليج لحقوق الإنسان "سأظل أخدم الثمانية أشهر المتبقية من الحكم الصادر لمدة سنة، ولكني لن أوافق أبداً على قرار الترحيل."

في يوليو/تموز 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً خاصاً عن "التعذيب في الكويت" والذي هدف إلى عرض بعض القضايا والحالات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطة بإنتهاكات اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. لقد تم نشرالتقرير ضمن الاستعراض الثالث للكويت من قبل لجنة مناهضة التعذيب والتي عقدت جلستها 58 في جنيف بين 25 يوليو/حزيران و12 أغسطس/أب 2016. وأوجز التقرير كيف ان المدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت هم مستهدفون وعرضة للمضايقات القضائية والترهيب وسوء المعاملة على يد السلطات. وشدد أيضاً على كيف ان النصوص القانونية التي تجرم التعذيب، وتدعم الإجراءات العادلة في القضايا القانونية، غالباً ما يتم تجاهلها في إنتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول بياناً عقب وفاة المدافع البارز عن حقوق الإنسان الكويتي **ناصر الراس** في كندا. كان المدير التنفيذي لمنظمة سلام لحقوق الإنسان وألقي القبض عليه بالبحرين في 2011 عند زيارته لشقيقاته. وتعرض للتعذيب أثناء الاعتقال في البحرين وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمٍ تتعلق بالمشاركة في الاحتجاجات السلمية. لقد سمح له في نهاية المطاف على مغادرة البلاد والعودة إلى كندا في عام 2012. وتوفي من مشاكل في القلب في سنٍ مبكر.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ندائين مشتركين في قضية المدونة سارة الدريس. لقد تم اتهامها بدعوى التشهير بأمير دولة الكويت، إنتهاك قانون الجرائم الإلكترونية وإساءة استخدام الهاتف المحمول فيما يتعلق بالتغريدات التي نشرت على حسابها على تويتر والتي قامت بالإبلاغ عنها عنها وحدة الجرائم الإلكترونية. في 06 اكتوبر/تشرين الأول 2016، أطلق سراحها بكفالة وتأجلت قضيتها. تم تأجيل النظر في عدد من الاتهامات، ولا تزال القضية جارية وتواجه عقوبة تصل إلى خمس سنوات في السجن.

تعتبر قضيتها مثالاً آخر عن كيفية استخدام الدولة لقانون الجرائم الإلكترونية لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والحق في حرية التعبير. راقب المحاكمة تحالف من جماعات حقوقية تشمل مركز الخليج لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ضمن إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأشار تقرير مراقبة المحاكمة إلى إنتهاكات القانون الدولي والحق في محاكمة عادلة. وذكر أن "لمادة 25 من قانون العقوبات تضع بالفعل حاكم الكويت أبعد من أي انتقاد علني بشكل فعّال. ولكن الاستخدام المتزامن لقانون الجرائم الإلكترونية في هذه القضية يسبب تآكل المزيد من المساحة للتبادل الحر بين الآراء والأفكار." كما يتناول التقرير بالتفصيل المزيد من المسائل القانونية التي تواجه الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد والتي تشكل جزءً من سياق الملاحقات القضائية التي تقوم بها الدولة في 2016.

عمان

في عام 2016، استهدفت السلطات العمانية، ولا سيما جهاز الأمن الداخلي، بشكل ممنهج أولئك الذين يمارسون الحق في حرية الرأي والتعبير. أغلقت وسائل الإعلام، وتعرض الصحفيون للمضايقات القضائية والاعتقال والتهديدات المستمرة، وتم استهداف نشطاء الإنترنت بسبب آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي. واجه الصحفيون المعتقلون والمدافعون عن حقوق الإنسان التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الفرقة الخاصة للشرطة العمانية التي تمثل الذراع التنفيذي لجهاز الأمن الداخلي. استمرت عمان لتكون واحدة من أسوأ الدول في العالم من حيث حرية الصحافة ومن أخطر الأماكن للمدافعين عن حقوق الإنسان.

في يناير/كانون الثاني 2016، أجبرت جريدة مواطن على وقف النشر بسبب المضايقات التي يتعرض لها الموظفين من خلال جهاز الأمن الداخلي. انها مجلة إلكترونية محلية مستقلة تهتم بأحداث المجتمع العماني وقضاياه وقضايا حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة في عمان. لقد جرى استدعاء أحد محرري المجلة، **بسمة البادي**، وذلك من قبل جهاز الأمن الداخلي حيث تم التحقيق معها على مدى ثلاثة أيام متتالية و أجبرت على توقيع تعهد بعدم العمل مع الجريدة. وفي عام 2015، تم منع محرر آخر من السفر **مُحَمَّد الفزاري**، ووضع تحت الإقامة الجبرية. وتمكن من الفرار من البلاد ويعيش الآن في المنفى. وتم حجز شقيقه **محمود الفزاري** والتحقيق معه من قبل السلطات لمدة اسبوعين في سنة 2015.

في 31 يناير/كانون الثاني 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً حول قضية المدون **معاوية الرواحي**، بعد أن تم تأجيل جلسة محاكمته من قبل المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان قد اعتقل في فبراير/شباط 2015 من قبل جهازأمن الدولة الإماراتي على الحدود، ولم يسمح له بالعودة إلى عُمان. وخلال فترة إعتقاله حُرم من العلاج الطبي. برأته أخيراً المحكمة الاتحادية العليا في 14 مارس/آذار 2016.

في 8 فبراير/شباط 2016، حكم على الناشط على الإنترنت **حسن البشّام** بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب تغريداته على الإنترنت. وقد كتب حول الدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان وسجناء الرأي، وشارك أيضا في الأنشطة الإنسانية والاجتماعية في عُمان. وقد تعرض للتعذيب خلال الاعتقال من قبل القسم الخاص للشرطة العمانية في سجن صحار والتي تمثل الذراع التنفيذي لجهاز الأمن الداخلي. وكان قد اعتقل يوم 3 مايو/أيار وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر ضده في 13 يونيو/حزيران 2016.

في وقت لاحق من الشهر، حكم على الكاتب والناشط على الإنترنت **سعيد الدارودي** بالسجن 3 أشهر غيابياً، بسبب منشوراً على حسابه على فسيبوك قال فيه "أنا لست عُمانيّ.....أنا ظُفاريٌّ". تم استدعاء الناشط على الإنترنت **هلال العلوي** لاستجوابه من قبل الفرقة الخاصة في صحار واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي. وقد أطلق سراحه بعد 10 أيام. وهو مدون وناشط بارز في مجال حقوق الإنسان والذي قبض عليه واحتجز في عدة مناسبات في الماضي، بما في ذلك قضاء عامين في السجن قبل أن يطلق سراحه من خلال عفو عام.

قضى المدافع البارز عن حقوق الإنسان سعيد جداد ما تبقى من عقوبته بالسجن لمدة سنة واحدة خلال عام 2016 في السجن أرزات المركزي بصلالة. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءين عن قضيته، في شهري نيسان وأيار، بشأن تدهور حالته الصحية بسبب ظروف السجن وعدم توفير العلاج الطبي اللازم. وأفرج عنه في 26 أغسطس/آب 2016. لقد تم القبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بعد اقتحام منزله في أعقاب المصادقة على الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة سنة واحدة. تمت ادانته بتهمة مزعومة هي "إستخدام شبكة المعلومات (الإنترنت) في نشر مامن شأنه المساس بالنظام العام" حسب ماورد في صك الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية.

في 15 أبريل/نيسان 2016، تم استدعاء الكاتب والناقد السينمائي والناشط على الإنترنت **عبد الله حبيب** من قبل جهاز الأمن الداخلي للمثول من أجل التحقيق أمام القسم الخاص لدى القيادة العامة لشرطة عمان في العاصمة مسقط. لقد تم اعتقاله على الفور، وحرمانه من الوصول إلى عائلته أو محاميه. ويرتبط اعتقاله بكتاباته على الفيسبوك التي دافع فيها عن حقوق المواطنين في عمان. وأطلق سراحه في 04 مايو/أيار 2016 ولكن تم استهدافه مرة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 حيث حكم عليه بالسجن لمدة 3 سنوات مع غرامة مالية قدرها 2000 ريال عماني (حوالي 5200 دولار أمريكي). لقد تم تحديد الكفالة بمبلغ قدره 1000 ريال عماني من أجل استئناف الحكم. ووجهت إليه تهمة إنتهاك المادة 19 من قانون جرائم تقنية المعلومات وذلك بسبب"استخدام الإنترنت في ما من شأنه المساس بالنظام العام للدولة."

في 18 أبريل/نيسان 2016، تم استدعاء الكاتب والإعلامي والناشط على الانترنت **سليمان المعمري** من قبل جهاز الأمن الداخلي وتم القبض عليه على الفور. واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي في مسقط ولم يسمح له بالاتصال بأسرته أو مقابلة محاميه. لقد حدث هذا بعد وقت قصير من إعلانه تضامنه مع عبد الله حبيب بعد اعتقاله.

أُعتقل الكاتب والصحفي **معتصم البهلاني** وتم التحقيق معه لمدة يومين من قبل جهاز الأمن الداخلي في يوليو/تموز 2016 كنتيجة لأنشطته على شبكات التواصل الإجتماعي بالإضافة إلى المقال الذي نشر في "الفلق" تحت عنوان "عمان في وثائق بنما".

شهد النصف الثاني من 2016 حملة من جهاز الأمن الداخلي تستهدف جريدة الزمن وموظفيها. لقد تم القبض على الصحفي البارز ورئيس تحرير جريدة الزمن **إبراهيم المعمري** في 28 يوليو/تموز 2016 عقب نشره مقالاً بعنوان "جهات عليا تغل يد العدالة" والذي أشار الى فساد بعض المسؤولين الكبار وتدخلهم في الأحكام القضائية. وقد حكم عليه سابقاً بالسجن خمسة أشهر في سبتمبر/أيلول 2011 بتهمة إهانة وزير ووكيل وزير وزارة العدل زعماً. في 03 أغسطس/آب استدعي جهاز الأمن الداخلي **زاهر العبري**، الصحفي بجريدة الزمن، للاستجواب وتم احتجازه لدى وصوله.

أدلى نائب رئيس المحكمة العليا علي بن سالم النعماني بتصريحات رحب بها مركز الخليج لحقوق الإنسان، شكرفيها جريدة الزمن على نشرها "الحقائق دون افتراء على أحد" وذكر ان إبرهيم المعمري تحدث "بإمانة وإخلاص." على الرغم من ذلك، استمرت الحملة ضد الزمن تزداد سوءً عندما ألقي القبض على نائب رئيس التحرير **يوسف الحاج** وأغلقت الحكومة العمانية الجريدة في 09 أغسطس/آب 2016. بتاريخ 15 أغسطس/آب 2016 بدأت محاكمة إبراهيم المعمري، يوسف الحاج وزاهر العبري في المحكمة الابتدائية بمسقط. وُجهت تهم ضد المعمري تشمل مخالفته لقانون المطبوعات والنشر وقانون جرائم تقنية المعلومات، النيل من هيبة الدولة، الإضرار بالنظام العام ونشر وثائق تتعلق بقضية لاتزال طور البحث لدى القضاء. ووجهت الاتهامات نفسها ضد الحاج بالإضافة إلى مخالفته قرار وزارة الإعلام بعدم نشر كل مايتعلق بإعتقال زميليْه الذين تم احتجازهم قبله. واجه العبري تهمة واحدة تتعلق بإستخدامه لحسابه على تويتر لوصف مكان إحتجاز زميله إبراهيم المعمري. في جلسة الاستماع، وضح الصحفيون الثلاثة ظروف احتجازهم السيئة و وضعهم في زنزانات ضيقة لاتتوفر فيها ابسط متطلبات الحياة الكريمة.

واعتقل قبل يوم من جلسة الاستماع الكاتب **حمود الشكيلي** بسبب مانشره على صفحته على فيسبوك حيث دعم صحفيي الزمن وسلط الضوء على الفساد في عُمان. في 19 أغسطس/آب 2016، أُلقي القبض على الكاتب والشاعر **مُحَمَّد الحارثي** من قبل جهاز الأمن الداخلي لاستجوابه، دون السماح له بالاتصال بمحامٍ. هناك اعتقاد قوي بأن اعتقال مُحَمَّد الحارثي و احتجازه يستندان على تغريداته التي نشرها في حسابه على تويتر حيث عبر فيها عن تضامنه مع الصحفيين المعتقلين من جريدة الزمن ومع حمود الشكيلي.

في 22 أغسطس/آب 2016، وخلال جلسة الاستماع الثانية في قضية الصحفيين الثلاث بجريدة الزمن، قرر القاضي عدم السماح بنشر تفاصيل المحاكمة في وسائل الإعلام، مشيرا إلى المادة 29 من قانون المطبوعات والنشر. وقرر القاضي ايضاً اطلاق سراح الصحفي زاهر العبري بكفالة. في اليوم نفسه بدأ يوسف الحاج الإضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقاله السيئة، والتي استمرت ثلاثة أيام. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تحديثاً عقب جلسة الإستماع الثالثة في 29 أغسطس/آب 2016 وأعرب عن المزيد من القلق إزاء سوء معاملة الصحفيين على يد القسم الخاص في مسقط.

في 26 سبتمبر/أيلول، أصدرت المحكمة الابتدائية أحكاما بالسجن على الصحفيين الثلاثة وقررت إغلاق الجريدة نهائياً. وحكم على كل من إبراهيم المعمري ويوسف الحاج بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 3000 ريال (7800 دولار أمريكي) ومنعهم من مزاولة مهنة الصحافة لمدة سنة. اما الصحفي زاهر العبري، فقد تم الحكم عليه بالسجن لمدة سنة وتغريمه 1000 ريال عماني (2600 دولار أمريكي).

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءات حول حالة الكاتب والقاص حمود الشكيلي. وكان قد اعتقل من قبل جهاز الأمن الداخلي في أغسطس/آب ووجهت إليه التهم بموجب قانون الجرائم الإلكترونية بزعم "التحريض على التظاهر،" والتي ترتبط بقصيدة نشرها على صفحته في الفيسبوك وبعض المشاركات حول اعتقال صحفيي الزمن والفساد في عمان. صدر نداء واحد عندما اتهم في سبتمبر/أيلول وواحد آخر بعد رفض الإفراج عنه بكفالة. صدر تحديث في 20 اكتوبر/ تشرين الاول عندما حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وأطلق سراحه بكفالة قدرها 5000 ريال عماني (13،000 $) بإنتظار الاستئناف.

في 08 أكتوبر/تشرين الأول، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً عن حالة الناشط على الإنترنت **صقر البلوشي** عقب القبض عليه من قبل جهاز الأمن الداخلي. لقد تم احتجازه منذ ذلك الحين بمعزل عن العالم الخارجي في زنزانة انفرادية بالعاصمة العمانية مسقط. انه استخدم شبكات التواصل الاجتماعي للتعبير عن وجهات نظره ودعمه لجريدة الزمن والترويج للدفاع عن حقوق الإنسان. وحكم عليه في عام 2014 لمدة سنة واحدة في السجن بتهمتي التجمهر والإخلال بالنظام العام.

شهد أكتوبر/تشرين الأول جلسة الإستماع الأولى لمحكمة الاستئناف في القضية المرفوعة ضد صحفيي الزمن. وقررت المحكمة في بداية الجلسة حظر نشر وتداول تفاصيل جلسة الاستماع في جميع أشكال وسائل الإعلام. تم تخفيض الكفالة لكل من إبراهيم المعمري ويوسف الحاج وتم الإفراج عن الصحفيين في انتظار نتيجة الاستئناف.

في أكتوبر/تشرين الأول، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان واحداً من عشر منظمات قامت بالتوقيع على رسالة مشتركة إلى سلطان عُمان بشأن الاستهداف المستمر للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على الإنترنت من قبل جهاز الأمن الداخلي. وركز على حالات صحفيي الزمن والنشطاء على الإنترنت بما في ذلك صقر البلوشي، وحمود الشكيلي ومُحَمَّد الحارثي.

وفي نفس الشهر، أعلنت جريدة البلد الإلكترونية على موقعها إغلاق الصحيفة بعد 4 أعوامٍ كاملة و 5 أشهر من العمل الصحفي، لأن "الظروف الراهنة تشير: حان لها أن تتوقف بإرادة تامة." ان البلد هي جريدة مستقلة تركز على الأحداث السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في عمان، بما في ذلك الدفاع عن قضايا معتقلي الرأي وحماية الحريات العامة للمواطنين. أظهرت البلد تضامنها مع زملائهم في جريدة الزمن. وإغلاقها هو دليل آخر على الاستهداف الممنهج لحرية التعبير والرأي في عُمان من قبل جهاز الأمن الداخلي.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، دعى إئتلاف من جماعات حقوقية من التي راقبت محاكمة جريدة الزمن والذي يتألف من مركز الخليج لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فرونت لاين ديفندرز، مراسلون بلا حدود، وكلاً من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى إسقاط الأحكام وإلغاء التهم الموجهة ضدهم. لقد أشار محامي الائتلاف الذي حضر جلسة الاستئناف، أن فريق الدفاع يواجه عقبات إجرائية هامة في محكمة الاستئناف، ومخالفة للمعايير الدولية لإجراءات المحاكمة العادلة، وأعرب عن قلقه إزاء وضع المعمري والحاج بالحبس الانفرادي. وقد نشر تقرير مراقبة المحاكمة من قبل الائتلاف في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني والذي وضح كيف اتسمت الملاحقة القضائية بوجود ثغرات إجرائية وإساءة استخدام قوانين الصحافة العقابية وبصورة لا تفي بالمعايير الدولية.

في 26 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت محكمة الاستئناف حكمها في القضية. وقد برأت زاهر العبري بينما حكم على كل من يوسف الحاج بالسجن لمدة سنة واحدة وإبراهيم المعمري لمدة ستة أشهر على أن يشمل ذلك المدة التي قضوها في الاعتقال إلى الآن. وقررت المحكمة أيضاً ألغاء قرار إغلاق جريدة "الزمن" والذي صدر عن وزارة الإعلام. في الوقت الذي يرحب فيه مركز الخليج لحقوق الإنسان بإلغاء القرار، فإنه يعرض المضايقات والحكم على الصحفيين الثلاثة كدليل واضح على الاستهداف الممنهج والاستهداف غير العادل للصحفيين ووسائل الإعلام وحرية التعبير في عمان.

قطر

عقب بعثة إلى قطر في ديسمبر/كانون الأول 2015، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً بعنوان "قطر: عدم وجود مساحة للمجتمع المدني يعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان". تم إطلاقه في 09 مارس/آذار أثناء فعالية جانبية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وناقش مشاكل حقوق الإنسان في قطر وسلط الضوء على الحاجة إلى توسيع مساحة المجتمع المدني. وُقام بالتعريف بحقوق العمال المهاجرين، حقوق المرأة، وحرية التعبير والوصول إلى العدالة باعتبارها أولويات حقوق الإنسان. ويخلص التقرير بالاعتماد على النتائج الرئيسية وتقديم مجموعة من التوصيات لحكومة قطر، بما في ذلك التصديق على الصكوك القانونية الدولية، تعديل قانون الجريمة الإلكترونية والقوانين ذات العلاقة ليصبح تشكيل المنظمات غير الحكومية أسهل.

في 09 مارس/آذار، عقد مركز الخليج لحقوق الإنسان بالتعاون مع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، هيومان رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان فعالية جانبية كان حضورها جيداً، بعنوان "تقييد المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية و قطر"، وذلك على هامش الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. تحدث **جيمس مهيكان**، وهو محامٍ من المملكة المتحدة أجرى بعثة حقوق الإنسان في قطر والتي قام بإرسالها المركز، عن النتائج التي توصل إليها تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان. ووصفت مريم الخواجة، المدير المشارك السابق لمركز الخليج لحقوق الإنسان، الإستهداف القانوني المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان، كما هو مفصل في تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان، "تكميم الأصوات: الإستهداف القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية".

في 17 مارس/آذار 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً عقب الإفراج عن الشاعر القطري مُحَمَّد راشد العجمي بعد خمس سنوات في السجن. وكان قد اعتقل في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، حيث تم صدور حكم ضده بالسجن مدى الحياة تم تخفيضها لاحقاً إلى 15 عاماً بتهمة إهانة أمير قطر وزعم "التحريض على قلب نظام الحكم". وجاء اعتقاله بعد نشر كتابه "قصيدة الياسمين" التي انتقدت الحكومات بجميع أنحاء منطقة الخليج في أعقاب انتفاضات الربيع العربي. وقد أطلق سراحه بموجب عفو من قبل أمير قطر.

المملكة العربية السعودية

لم يتحسن وضع حقوق الإنسان في 2016 على الرغم من جلوس المملكة العربية السعودية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتغير القيادة في العام السابق. لا تزال حقوق المرأة مقيدة بشدة، ويتم استهداف أولئك الذين يتحدثون دفاعا عن أنفسهم. يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتهديدات والاعتقال التعسفي والاحتجاز وحرية تكوين الجمعيات محدودة للغاية. استمرت الحملة على أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية حيث صدرت أحكام بالسجن لفترات طويلة ويتعرض المعتقلون لظروف سيئة. استمر حجب المواقع الإلكترونية في السعودية، بما في ذلك موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان طوال عام 2016. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريرين بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك واحداً عن القضايا التي تواجه نشطاء حقوق الإنسان والآخر عن التعذيب في ضوء استعراض المملكة العربية السعودية من قبل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

في 12 يناير/كانون الثاني 2016، تم القبض على المدافعة عن حقوق الإنسان **سمر بدوي** بعد أن تم استدعائها من قبل هيئة التحقيق الجنائي في جدة للتحقيق معها. نقلت إلى سجن ذهبان قبل أن يتم الإفراج عنها في اليوم التالي. انها مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان والتي تدافع فيها عن حقوق المرأة بما في ذلك الحق في التصويت. ويرتبط اعتقالها ببعض التغريدات على حساب تويتر العائد إلى زوجها السابق محامي حقوق الإنسان المعتقل **وليد أبو الخير**، والذي تم الزعم أنها تديره.

في 29 يناير/كانون الثاني 2016، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تحديثاً ذات صلة بأعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، الذين استهدفوا بشكل ممنهج من قبل السلطات في محاولة لتفكيك المنظمة. تأسست جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) في 2009 من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية واستجابة لارتفاع نسبة الإعتقالات في أعقاب حرب الخليج الثانية. تتراوح أنشطتها بين الرسائل المفتوحة والعرائض، فعاليات التوعية المجتمعية، المشاركة في فعاليات حقوق الإنسان الدولية، والاتصالات المباشرة مع الجهات ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية. عملت الجمعية على توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان، استخدام الآليات الدولية بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة لحماية حقوق الناس و زيادة الوعي بالحقوق المدنية والسياسية.

بعد بضعة سنوات من تأسيسها، تم استهداف أعضاء الجمعية من قبل السلطات بتهمة تحريض العامة على الانشقاق عن الحكومة، وقد تم استخدام الفقرة الأولى من المادة السادسة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية لتبرير التهم الموجهة إلى أعضاء الجمعية. بالإضافة الى ذلك، فإن سلطة القاضي الشرعي "الديني" على اتخاذ العقوبة التي يراها مناسبة تم استغلالها لتبرير السجن لمددٍ طويلة، الجلد، والمنع من السفر في الحكم على أعضاء الجمعية بسبب أنشطتهم السلمية. وقد اقيمت معظم المحاكمات لأعضاء الجمعية في المحكمة الجنائية المتخصصة والتي تم تخصيصها للنظر في القضايا المتعلقة بجرائم الإرهاب.

في أبريل/نيسان 2016، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان موجزاً يحمل عنوان "الأصوات المكّممة" حول الإستهداف القانوني لمدافعي حقوق الإنسان" في الوقت الذي خضعت فيه المملكة لتقرير منتصف المدة، ما بين الاستعراض الدوري الشامل، و مراجعتها من قبل لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في أبريل/نيسان. ويوضح التقرير كيفية استخدام السلطات التشريعات، وعلى وجه الخصوص، قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية من أجل استهداف ممنهج للمدافعين عن حقوق الإنسان. ان الطرق المستخدمة من قبل السلطات لملاحقة الناشطين تتضمن فرض حظر على السفر، الاعتقال التعسفي، التشهير والإجراءات القضائية وبضمنها أحكام الإعدام، الغرامات، والجلد، وهي ممارسة غير قانونية بموجب القانون الدولي. في فعالية جانبية مشتركة ضمن الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مارس/آذار، وصفت مريم الخواجة، المدير المشارك بمركز الخليج لحقوق الإنسان، الاستهداف القانوني المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان كما هو مفصل في تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان.

نشر أيضاً مركز الخليج لحقوق الإنسان "تقرير حول التعذيب في المملكة العربية السعودية" كتقريرٍ بديل إلى الدورة 57 للجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، ويعرض القضايا التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في إنتهاكٍ لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد عدلت تشريعاتها منذ استعراضها الأولي في عام 2002، ا فإنها لا تزال قاصرة عن هذه الالتزامات ولا يزال التعذيب مسألة خطيرة، ويستمر حصوله بشكل متواصل مع الإفلات من العقاب.

في أبريل/نيسان، حكم على المدافع عن حقوق الإنسان **عيسى الحامد** لمدة تسع سنوات في السجن بعد جلسة استماع أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض. هو أحد الأعضاء المؤسسين والرئيس السابق لجمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم). كذلك فأن أخويْه، الدكتور **عبد الله الحامد** و الدكتور **عبد الرحمن حامد** هم في السجن حالياً بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان.

استمر استهداف أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في مايو/آيار. بتاريخ 29 مايو/أيار 2016، تم الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان **عبد العزيز الشبيلي** بالسجن لمدة ثمانية سنوات تعقبها ثمانية سنين أخرى من منع السفر تبدأ بعد انتهاء مدة محكوميته، وذلك من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة. يتعلق اتهامه زعماً بقيامه بنشر بيان يدعو إلى التظاهرات، اتهام القضاة بعدم الأمانة و إنتهاك حقوق الإنسان، مشاركته في جمعية غير مرخصة وهي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وعدم الامتثال لقرار قضائي قد صدر بحلها.

في يونيو/حزيران، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ندائين، عن قضية مدافع حقوق الإنسان البارز والمحامي وليد أبو الخير. لقد بدأ إضراباً عن الطعام استمر 5 أيام احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتلقاها في سجن ذهبان بما في ذلك عدم وجود رعاية طبية كافية. أدان مركز الخليج لحقوق الإنسان استهداف وليد أبو الخير، ودعا السلطات إلى احترام التزاماتها المنصوص عليها في قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955. وهو يقضي حاليا حكماً بالسجن لمدة 15 عاما صدرت ضده نتيجة لعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. وهو مؤسس ومدير مرصد حقوق الإنسان في السعودية، وهي منظمة مجتمع مدني مستقلة غير ربحية. ووجهت عدة تهم ملفقة ضده بما في ذلك "استعداء المنظمات الدولية ضد المملكة،" والتي تتعلق بعمله مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة و"إنشاء وإدارة جمعية غير مرخصة" في إشارة إلى مرصد حقوق الإنسان.

بعد إصدار نداء عاجل من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان حول إضراب ابو الخير عن الطعام، حصلنا على رسالة من أخته، قائلة:

"في يوم الأحد 11يونيو/حزيران، اتصل بي شقيقي..، ليخبرنا عن توقفه عن الإضراب عن الطعام، بعد ان استجاب إدارية السجن من خلال اللقاء معه والسماح له بتلقي كتبه، وفي نفس الوقت الذي سمحوا له بزيارة يومية إلى مكتبة السجن، سمحوا له بالفحوص الطبية التي يتعين عليه القيام بها. طلب مني وليد أن أشكر كل واحد منكم للاستجابة الفورية والدعم، الذي فرض على السجن بتخاذ رد فعل سريع. ويود وليد أن يشكر على وجه الخصوص، منظمة العفو الدولية، نادي القلم الدولي، ومركز الخليج لحقوق الإنسان... وكل الذين دعموه."

في يوليو/تموز، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تعليق عضوية المملكة العربية السعودية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وضمان عدم انتخابها لفترة ثانية بناءً على سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان. وذكّروا الجمعية العامة بسجل حقوق الإنسان المتردية والإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تجري على أساس يومي مع الإفلات من العقاب. وسلطت الضوء على قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك الأعمال الانتقامية التي يواجهونها بسبب التعاون مع آليات الأمم المتحدة. منذ ان انتخبت المملكة العربية السعودية في مجلس حقوق الإنسان بسنة 2013، فقد قامت بارتكاب إنتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ أكثر من 350 إعداماً.

تقود المملكة العربية السعودية التحالف العسكري الذي يحارب في اليمن، والذي قام بهجمات عديدة مخالفة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القيام بضربات جوية، يقدر أنها تسببت في مقتل وإصابة الآلاف في صفوف المدنيين. وقد استغلت السعودية عضويتها في مجلس حقوق الإنسان لمنع فتح تحقيق دولي مستقل في هذه الجرائم الوحشية في اليمن.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً عقب الجلسة الأولى في المحكمة الجزائية المتخصصة لمحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان، **مُحَمَّد عبد الله العتيبي** و**عبد الله العطاوي**. تشمل التهم الموجهة إليهم تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على الترخيص الرسمي، ومشاركتهما في الإعداد والتوقيع على بيانات ونشرها على الإنترنت بما يسيء لسمعة المملكة ومؤسساتها العدلية والأمنية. في مارس/آذار 2014، بدأت هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق معهم، بعد أن أعلنوا تأسيس جمعية الإتحاد لحقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع **مُحَمَّد عائض العتيبي** و**عبد الله فيصل بدراني**.

وفي قضية أخرى، بتاريخ 03 نوفمبر/تشرين الثاني، تم نقل مدافع حقوق الإنسان **خالد العمير** من سجن الحائر في الرياض إلى مركز مُحَمَّد بن نايف للمناصحة استعداداً لإطلاق سراحه. في 06 أكتوبر/تشرين الأول 2016، كان قد بدأ العمير إضراباً عن الطعام احتجاجاً على عدم اطلاق سراحه بالرغم من انهائه لمدة محكوميته وهي السجن لثمان سنوات.

لقد صدر نداء آخر في ديسمبر/كانون الأول عن قضية عيسى الحامد عندما حكم عليه بالسجن لمدة سنتين إضافيتين وغرامة قدرها 100،000 ريال سعودي (26،605 دولار أمريكي). في 18 ديسمبر/كانون الأول 2016، اعتقلت قوات الأمن في جازان الناشط الاجتماعي **عيسى النخيفي**. ويعتقد أن اعتقاله يرتبط بجهوده لمكافحة الفساد في منطقة جازان والأنشطة التي قام بها مؤخرا على الإنترنت. وقد قام بحملة ضد تهجير العائلات من الحدود السعودية اليمنية بسبب إجراءات أمنية دون تعويض مناسب. لقد أفرج عنه في أبريل/نيسان 2016 بعد أن قضى ثلاث سنوات وثمانية أشهر في السجن. وأثناء احتجازه ورد أنه تعرض للتعذيب ووضع في الحبس الانفرادي.

سوريا

يستمر تدهور وضع حقوق الإنسان في سوريا مع استمرار الصراع. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الاستهداف من جميع أطراف النزاع. يظل المدافعون البارزون عن حقوق الإنسان الذين اختفوا بالقوة في عداد المفقودين على الرغم من النداءات الدولية لإطلاق سراحهم. حرية التعبير مقيدة بشدة، والصحفيون والنشطاء على الإنترنت مستهدفون نتيجة لعملهم.

لا يزال مكان المدافعة عن حقوق الإنسان والمحامية رزان زيتونة، والأعضاء الآخرين بمركز توثيق الإنتهاكات في سوريا، سميرة الخليل، وائل حمادة، وناظم حمادي، المعروفين بنشطاء دوما الأربعة، غير معلوم. ان مركز توثيق الإنتهاكات في سوريا هو منظمة مستقلة غير حكومة وغير هادفة للربح، تقوم بمراقبة وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان في سوريا منذ أبريل/نيسان 2011.

في فبراير/شباط 2016، أعلنت حملة "#حريتهم_حقهم" للدفاع عن سجناء الرأي العرب عن اختيار رزان زيتونة لتكون سجين الحملة لشهر فبراير/شباط. تم إطلاق الحملة من قبل مؤسسة "مهارات" و"الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان" وعشرة منظمات اخرى من بينها مركز الخليج لحقوق الإنسان. في 09 ديسمبر/كانون الأول 2013، اقتحمت مجموعة من المسلحين المكتب التابع لمركز توثيق الإنتهاكات في مدينة دوما وقاموا باختطاف زيتونة، وزوجها وائل حمادة، وزملائهم سميرة الخليل وناظم حمادي.

صدر نداء آخر في 29 ابريل/نيسان، في عيد ميلاد رزان زيتونة، للمطالبة بالإفراج الفوري عن نشطاء دوما الأربعة، وتم الأعراب عن القلق على صحتهم ورفاهيتهم.

في 09 ديسمبر/كانون الأول 2016، وفي الذكرى السنوية الثالثة لاختطاف نشطاء دوما الأربعة، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان واحداً من 56 منظمة الذين وقعوا على نداء عاجل لإطلاق سراحهم الفوري. وعلى الرغم من هذا الضغط الدولي، لا تزال أماكن تواجدهم وتفاصيل صحتهم وسلامتهم غير معروفة في نهاية عام 2016 ويعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد لرفاهيتهم.

وقبل الاختطاف، ذكرت زيتونة باستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. وكانت قد نشرت عشرات المقالات والتقارير في مختلف المواقع والصحف عن الحقوق وحرية الرأي والتعبير في سوريا منذ 2004. منحت زيتونة جائزة آنا بوليتكوفسكايا للمدافعين عن حقوق الإنسان، وحصلت كذلك على جائزة ساخاروف 2011 لحرية الفكر من البرلمان الأوروبي، ، جنباً إلى جنب مع رسام الكاريكاتير السوري البارز على فرزات. وقد تلقت تهديدات من جماعات مسلحة محلية في دوما قبل اختفائها.

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان في مارس/آذار 2016 تقرير "المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان يفقدون الأمل بالمجتمع الدولي مع استمرار إنتهاكات حقوق الإنسان دون انقطاع". يستند التقرير إلى بعثة للحدود السورية في عام 2015 تم خلالها مقابلة عشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان، وأبحاث المتابعة بما في ذلك الشهادات الشخصية. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على عدم وجود استجابة لتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في ظروف تهدد الحياة. ويركز على ثلاث مجموعات من المدافعين عن حقوق الإنسان وهي: الصحفيون، المحامون، والعاملون في المجال الإنساني، وتم إطلاقه بفعالية جانبية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 16 مارس/آذار 2016.

في مارس/آذار 2016، صدر نداءً مشتركا حول حالة باسل خرطبيل في الذكرى الرابعة لاعتقاله. خرطبيل هو مطوّر برمجيات ومدافع عن حرية التعبير تم القبض عليه في 15 مارس/آذار 2012 من قبل المخابرات العسكرية. واحتجزته بمعزل عن العالم الخارجي 8 أشهر قبل نقله إلى سجن عدرا بدمشق. تم نقله في وقت لاحق إلى مكان غير معلوم وتشير التقارير الواردة أنه قد حكم عليه بالإعدام من قبل محكمة الميدان العسكرية. لا يزال وضعه الحالي غير معروف على الرغم من النداءات والحملات الدولية المتكررة من أجل إطلاق سراحه. وقد حصل على العديد من الجوائز، بما في ذلك "جائزة مؤشر الرقابة على حرية التعبير الرقمية" 2013 لاستخدامه التكنولوجيا لتعزيز الإنترنت المفتوح والحر، كما وضعته مجلة "فورين بوليسي" ضمن قائمتها لأهم 100 مفكر عالمي لعام 2012، "لإصراره رغم كل الظروف على سلمية الثورة السورية". أعلنت حملة "#حريتهم_حقهم" اختيار باسل خرطبيل سجين شهر أغسطس/آب 2016.

في ١ ابريل/نيسان 2016، تم القبض على المدافع عن حقوق الإنسان والمدير التنفيذي للمركز السوري للديمقراطية والحقوق المدنية **جديع عبد الله نوفل** في مكتب الهجرة على مقربة من الحدود السورية اللبنانية عندما كان متوجهاً الى لبنان لحضور ورشة عمل حول حقوق الإنسان في بيروت. وقد أطلق سراحه في 23 أبريل/نيسان. وقد تم القبض عليه واحتجازه في عدة مناسبات لنشاطه في مجال حقوق الإنسان. وقد قضى حكما بالسجن لمدة خمس سنوات بين 1992-1997.

في 12 يونيو/حزيران 2016، جرت محاولة لاغتيال المدافع عن حقوق الإنسان السوري والصحفي **أحمد عبد القادر** في تركيا من قبل جماعة إرهابية تابعة لداعش. اطلق أثنين من المسلحين يقودون دراجة نارية النار على الصحفي ثلاث مرات. وهذه هي المحاولة الثانية لاغتياله بسبب نشاطه الحقوقي والصحفي. وهو مؤسس الموقع الإخباري "عين على الوطن"، وأحد مؤسسي مجموعة الرقة تذبح بصمت، الحائزة على جوائز عدة، والتي وثقت انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما من قبل داعش. أعلنت الجماعة الإرهابية مسؤوليتها عن قتل عدد من الصحفيين، بينهم شقيق عبد القادر، إبراهيم عبد القادر، في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

في 25 يونيو/حزيران 2016، صدر نداء في أعقاب هجوم جوي على مكاتب مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، في دوما. صاروخين متتاليين قد أطلقا على المكتب والذي أدى لحسن الحظ فقط إلى تدمير المكتب، دون وقوع أية إصابات. يعتقد مركز الخليج لحقوق الإنسان ان هذا الاعتداء هو جزء من الاستهداف المستمر لمنظمات المجتمع المدني الذي تقوم به الحكومة السورية من خلال أجهزتها الأمنية.

في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2016، صدر نداءً مشتركا من قبل 31 منظمة حقوقية من بينها مركز الخليج لحقوق الإنسان في الذكرى الرابعة للاختفاء القسري لمحامي حقوق الإنسان خليل معتوق ومساعده **مُحَمَّد ظاظا**. لقد كانا قد اعتقلا في 02 أكتوبر/تشرين الأول 2012 عند نقطة تفتيش تديرها الحكومة وهم في طريقهما من منزل معتوق في ضاحية صحنايا بدمشق إلى مكتبه في المدينة نفسها. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة للحصول على المعلومات التي قدمت لمكتب المدعي العام في دمشق خلال عامي 2012 و 2013 من أفراد العائلة والزملاء، إلا أن السلطات السورية نفت أنها قد ألقت القبض على الرجلين. وعلى الرغم من إنكار السلطات، إلا أن بعض المحتجزين الذين أفرج عنهم في سنة 2015 أبلغوا عائلة معتوق أنهم قد رأوه أثناء فترة احتجازهم في فرع أمن الدولة 285 سيء السمعة لظروفه السيئة، الإفراط في الازدحام وعدم الحصول على الغذاء والمياه وانعدام النظافة. وعلى الرغم من دعوات النشطاء ومنظمات حقوق الإنسان لوضع حد لممارسات الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة في أماكن الاحتجاز بسوريا، إلا أن معتوق وظاظا لم يتم الإفراج عنهما حتى الأن. وكرر بيان رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نفس النداء في 17 أغسطس/آب 2015.

الإمارات العربية المتحدة

استمرت معاناة المدافعين عن حقوق الإنسان المنتمين لمجموعة الإمارات94 في عام 2016. ولا يزال الكثير منهم في الاحتجاز يقضون أحكاما طويلة واستهدفت السلطات عائلاتهم كوسيلة لزيادة استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان. أمضى الدكتور ناصر بن غيث الأشهر الأربعة الأولى من العام في السجن الانفرادي أعقب ذلك محاكمة مستمرة والتي قصرت بشكل فاضح عن إجراءات المحاكمة الدولية العادلة.

في 04 مارس/آذار 2016، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان واحداً من عشر منظمات معنية بحقوق الإنسان والتي أصدرت نداءً مشتركاً بمناسبة حلول الذكرى السنوية الثالثة على بدء محاكمة مجموعة الإمارات 94 يدعو للإفراج الفوري عنهم. تشمل مجموعة الإمارات 94 منتقدي الحكومة ونشطاء الإصلاح، من بينهم مدافعون بارزون عن حقوق الإنسان، قضاة، أكاديميون وزعماء للطلبة. وتضمنت قائمة الناشطين المحاميْن البارزيْن في مجال حقوق الإنسان د. **مُحَمَّد الركن** و د. **مُحَمَّد المنصوري** نتيجة أنشطتهم السلمية في مجال حقوق الإنسان. وفشلت المحاكمة سيئة السمعة، والتي بدأت في 2013، في تلبية المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتمت إدانتها على نطاق واسع من قبل منظمات حقوق الإنسان والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان.

في وقت لاحق من ذلك الشهر صدر نداء آخر عندما سحبت السلطات الجنسية من أبناء أحد أعضاء جماعة الإمارات 96،

مُحَمَّد عبد الرزاق الصديق، وتركتهم بلا دولة وبدون وثائق ثبوتية. انه يقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات. أدان مركز الخليج لحقوق الإنسان استهداف أفراد أسرته وأعرب عن قلقه الشديد إزاء هذا التكتيك المستخدم كوسيلة لتشويه سمعة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

بتاريخ 4 أبريل/نيسان 2016، بعد ثمانية أشهر من اختفائه القسري، مثّل الدكتور ناصر بن غيث أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا بأبو ظبي بتهمٍ ملفقة. انه أستاذ علوم الاقتصاد والمدافع عن حقوق الإنسان المعروف والذي أُلقي القبض عليه في أغسطس/آب 2015 أثناء مداهمة منزله ومن ثم تم احتجازه في مكان لم يتم الكشف عنه حتى جلسة الاستماع. وكان قد اعتقل سابقا في أبريل/ نيسان 2011 مع 4 آخرين من المدافعين عن حقوق الإنسان في القضية التي عرفت باسم مجموعة الإمارات 5. وجهت إليهم تهمة "الإهانة العلنية" لحكام دولة الإمارات العربية المتحدة واستخدام منتدى سياسي محظور على الإنترنت.

واتهم الدكتور بن غيث زعماً بتهمٍ تتضمن "ارتكاب عمل عدائي ضد دولة أجنبية"، "نشر معلومات كاذبة من أجل تشويه سمعة ومكانة الدولة وإحدى مؤسساتها"، و "نشر معلومات كاذبة حول قادة دولة الإمارات العربية المتحدة وسياساتهم، الانتقاد الهجومي لبناء معبد هندوسي في أبو ظبي، وتحريض شعب دولة الإمارات العربية المتحدة ضد زعمائهم وحكومتهم." وتتعلق التهم بمنشوراته على الإنترنت حيث تغريداته عن الحكومة المصرية والاجتماعات مع النشطاء السياسيين السلميين، وكذلك تهم مكافحة الإرهاب المتعلقة باجتماعات أجراها مع المنفيين من الإمارات العربية المتحدة في تركيا في إنتهاك لحقه بحرية التعبير.

وفي خرق واضح للمعايير القانونية الدولية عُقدت جلسات الاستماع خلف أبواب مغلقة. في أبريل/نيسان، أبلغ المحكمة كيف أنه كان محتجزاً في مكان سري، حيث تعرض فيه للتعذيب الجسدي والضرب أثناء الاعتقال. عقدت جلسة الاستماع الثانية في مايو/أيار على الرغم من حرمانه من الاتصال بمحامي العائلة. وعقدت الجلسة الثالثة في يونيو/حزيران بعد أن تم تأجيلها في مناسبات سابقة. وعقدت عدة جلسات أخرى في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني.

قاد مركز الخليج لحقوق الإنسان ائتلافاً من المجموعات لتقديم نداء إلى الأمم المتحدة ومراقبة محاكمة الأكاديمي الدكتور ناصر بن غيث بتهمة تغريدات انتقادية في الإمارات العربية المتحدة. يتكون الائتلاف الداعم للدكتور بن غيث من مركز الخليج لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ضمن مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فرونت لاين ديفندرز، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة علماء في خطر. اعتقل ضباط أمن بملابس مدنية بن غيث في 18 أغسطس/آب 2015. في محاكمة الدكتور بن غيث على 27 سبتمبر/أيلول 2016، منع موظفو المحكمة محامٍ من المملكة المتحدة من دخول المحكمة لمراقبة المحاكمة نيابة عن الائتلاف. أنه لا يزال في السجن حتى يومنا هذا، على الرغم من نقل قضيته إلى محكمة الاستئناف الاتحادية.

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان على مدار العام 6 نداءات وتحديثات وأخبار، من بينها نداءان مشتركان عن قضية الدكتور بن غيث. وُجه نداءً واحدا إلى قسم الإجراءات الخاصة لدى مفوضية حقوق الإنسان في جنيف لطلب المساعدة العاجلة في تأمين الإفراج عنه. في 05 ديسمبر/كانون الأول 2016، رحب مركز الخليج لحقوق الإنسان بخبر نقل القضية إلى محكمة الاستئناف الاتحادية، والذي يسمح للدكتور بن غيث بالحق في استئناف قضيته في ظل القانون الجديد. وعلى الرغم من استمرار دعوات الإفراج عنه من قبل المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، لا يزال محتجزاً في نهاية عام 2016.

في 08 أغسطس/آب 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً عن قضية المدافع عن حقوق الإنسان **أسامة النجار**، عقب قرار تعسفي من قبل جهاز أمن الدولة بعدم الإفراج عنه. وفقاً للحقوق الممنوحة للمحكومين بموجب قانون المنشآت العقابية في الإمارات، له الحق في إطلاق سراحه بعد أن أمضى ثلاثة أرباع مدة عقوبته. انه نجل الناشط **حسين النجار**، أحد أعضاء مجموعة الإمارات 94، وتم القبض عليه في مارس/آذار 2014. وتشمل التهم الموجهة ضده زعماً "ارتكاب عمل عدائي ضد دولة أجنبية" و"نشر معلومات كاذبة من أجل تشويه سمعة ومكانة الدولة وإحدى مؤسساتها".

في يومي 10 و 11أغسطس/آب 2016، تلقى المدافع البارز عن حقوق الإنسان والمدون أحمد منصور، وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، رسائل نصية مع رابط تعرفت عليها "سيتزن لاب" بإنها برنامج "بيغاسوس" للتجسس .إذا تم الضغط عليها، لكان محتملاً أن تسمح للحكومة الإماراتية بتنشيط ميكروفون الهاتف وكاميرته في أي وقت، تسجيل المكالمات والرسائل من أي تطبيقات، وتتبع موقع أحمد منصور .منذ خروجه من السجن في عام 2011، لم يلتزم الصمت حول إنتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من الثمن الهائل الذي كان عليه دفعه –لا جواز سفر، لا حرية حركة، لا وظيفة، وخوف مستمر من إعادة الاعتقال.

اليمن

يباشر المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن الذي مزقته الحرب عملهم في بيئة خطرة ومعادية حيث يواجهون إنتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جميع أطراف النزاع. يباشر الصحفيون ونشطاء الإنترنت القيام بعملهم تحت تهديد لسلامتهم حيث يتم تقييد حرية التعبير بشدة.

في 16 يونيو/حزيران 2016، عقدت فاعلية جانبية عن حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن خلال الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحد في جنيف. ودعا المشاركون في الفعالية التي كانت بعنوان "تحت النار: المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والضحايا من المدنيين"، إلى توفير المزيد من الحماية للمتواجدين في اليمن. ونُظِمَت حلقة النقاش من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمتكون من المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، سيفيكاس:التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ولجنة حماية الصحفيين. دعا **خالد إبراهيم**، المدير المشارك بمركز الخليج لحقوق الإنسان، "جميع أطراف النزاع في اليمن إلى حماية المدنيين ومواصلة المفاوضات، وإلى احترام وحماية حرية التعبير من جميع أطراف النزاع" كما طالب بإطلاق سراح المدافعين المعتقلين عن حقوق الإنسان، وضمان سلامة الصحفيين من قبل المسؤولين وإجراء تحقيق فوري وحيادي وشامل في مقتل **عبد الكريم الخيواني** في 2015.

في سبتمبر/أيلول 2016، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان واحداً من 11 من منظمات حقوق الإنسان التي أصدرت خطاباً مشتركا إلى الأعضاء الدائمين والدول المراقبة التابعة للأمم المتحدة. أشار الخطاب إلى إنتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت من قبل كل من التحالف الذي تقوده السعودية وجماعة الحوثي المسلحة المتحالفة معها. وسلط الضوء على كيفية استمرار الانتهاكات الخطيرة والإساءات إلى القانون الدولي طوال فترة القتال، ودعا إلى دعم دعوة مفوضية الأمم المتحدة من أجل إجراء تحقيق دولي مستقل في مقتل وإصابة المدنيين في اليمن، وهى دعوة أطلقتها المنظمات المحلية، الدولية، ومنظمات المجتمع المدني مراراً وتكراراً.

في 02 أكتوبر/تشرين الأول 2015، اعتمد المجلس قرار مجلس حقوق الإنسان 18/30، وهو القرار المعيب الذي صاغته المملكة العربية السعودية، وهي طرف في النزاع، التي تجاهلت في وقت سابق دعوة لإجراء تحقيق دولي وبدلا من ذلك أيدت اللجنة الوطنية اليمنية. في أغسطس/آب 2016، خلص المفوض السامي لحقوق الإنسان، إلى ان اللجنة اليمنية لم تتحرك وفقا للمعايير الدولية، "لا تتمتع اللجنة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، ولا تستطيع أن تعمل في جميع أنحاء اليمن،" و"لم تكن قادرة على توفير تحقيق محايد واسع النطاق الذي تتطلبه الإنتهاكات الخطيرة والإساءات.".وفي نهاية عام 2016، فأن تحقيقاً مستقلاً مناسباً لازال يراد له أن يبدأ.

في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن اليمن "دعوهم يتكلمون – وسائل الإعلام وحرية التعبير المستهدفة في اليمن" خلال نقاش حول طاولة مستديرة للمنظمات غير الحكومية في نيويورك. ويهدف التقرير إلى توثيق وتسليط الضوء على بعض حالات الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي والمراسلين الذين تعرضوا لإنتهاكات حقوق الإنسان أثناء قيامهم بالإبلاغ بشجاعة عن الوضع في اليمن محاولين لفت الانتباه إليه. وكانت من بين توصيات التقرير دعوة الأمم المتحدة والسلطات اليمنية إلى تحسين حماية وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان بما يشتمل على تعزيز وقف إطلاق النار، والإعتراف بأهمية دور الشباب والنساء والمجتمع المدني في عمليات بناء السلام.

في ديسمبر/كانون الأول 2016، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان بياناً متعاطفاً بعد وفاة الصحفي المستقل البارز والمدافع عن حقوق الإنسان **مُحَمَّد العبسي**. وكان قد نشر العديد من الأخبار والمقالات حول الفساد في اليمن، والتي تم استهدافه بسببها بإستمرار. في فبراير/شباط 2017، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان لفتح تحقيق مستقل، حيادي، وشامل في وفاة الصحفي مُحَمَّد العبسي بعد وصول نتائج تشريح الجثة التي أشارت إلى أنه مات مسموماً عن طريق التعرض لغازٍ سام.

رابعاً: الخاتمة

واجهت دول منطقة الخليج تحديات خطيرة بإستمرار في 2016 بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والصراع وإنتهاكات حقوق الإنسان. مازالت البلدان التي يعمل فيها مركز الخليج لحقوق الإنسان تعاني من أسوأ الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية. ان أحداث الحركات الشعبية في هذا العقد التي كانت جزءً من الربيع العربي كانت قد فتحت نافذة أمل لنشطاء حقوق الإنسان والجماعات والمنظمات للحصول على فرصة لإحداث تغيير ممنهج على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد زادت الحروب الجيوسياسية، السياسات، وعنف الأنظمة الحكومية من تقلب المنطقة ويباشر المدافعون عن حقوق الإنسان عملهم في بيئة متزايدة الخطورة.

يتعرض الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام إلى التهديدات، المضايقات، الاعتقال والاحتجاز، وحتى محاولات الاغتيال بسبب عملهم الهام وخاصة في البلدان التي مزقتها الحرب، العراق، سوريا، واليمن. وأغلقت وسائل الإعلام والصحف وحجبت المواقع الإلكترونية في عُمان والمملكة العربية السعودية. ويتم استهداف المدونين والنشطاء على الإنترنت لمجرد التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم حيث ظلت القيود المفروضة على حرية التعبير مسألة حاسمة في منطقة الخليج والبلدان المجاورة في عام 2016. وتستخدم التشريعات، بما في ذلك قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية على نحوٍ متزايد لتقييد هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان، وأولئك الذين يمثلون أمام المحكمة لا تتاح لهم محاكمات تحترم المعايير الدولية للقانون.

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان العبء الإضافي من التهديدات والعنف القائم على أسس جندرية. أظهرت تقارير مركز الخليج لحقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام التحديات التي تواجه هذه النساء الشجاعات بما في ذلك الاعتقال، الاحتجاز، العنف، والمضايقة القضائية. في بيان بمناسبة اليوم الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان، بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، قال خبراء الأمم المتحدة: "تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان تحديات فريدة من نوعها، يقودها التمييز المتأصل ضد المرأة والصور النمطية عن دورها المناسب"، وأوضح كيف كانت تقتل النساء لموقفهن الشجاع، بينما واجه آخرون العنف والتحرش والوصم الاجتماعي والسجن في بعض الأحيان.

وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان لسوء المعاملة والتعذيب على أيدي السلطات طوال عام 2016. في عام 2016، تم استعراض كل من الكويت والمملكة العربية السعودية من قبل لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة. يتم حجز المعتقلين من جماعة الإمارات 94، وجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين وجميع أنحاء منطقة الخليج والبلدان المجاورة بظروفٍ مروعة في كثيرٍ من الأحيان دون الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية أو العلاج الطبي اللازم.

ان المساحة للمجتمع المدني في منطقة الخليج غير متوفرة. وغالبا ما لا تمنح منظمات حقوق الإنسان رخصة أو تُغلق أنشطتها من قبل السلطات. في بعض البلدان، مثل قطر، هناك قلة من منظمات حقوق الإنسان نظرا للبيئة المعادية التي تسود تجاههم. ان المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون مع الآليات الدولية غالبا ما يواجهون أعمالا انتقامية نتيجة لذلك بما في ذلك القبض عليهم والاحتجاز والمنع من السفر. في البحرين تم منع المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بشهري يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول بسبب فرض حظر السفر عليهم وذلك فقط قبل مغادرتهم.

عشية اليوم العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، قال خبراء من الأمم المتحدة "اليوم، تهب رياح باردة خلال الكثير من دول العالم والمفهوم الاساسي لحقوق الإنسان يتعرض لهجومٍ متزايد. ناشدت ما يسمى الحركات الشعبوية النزعة القومية والمذهب التقليدي لتبرير أشكال العنصرية، كره الأجانب، العنصرية الجنسية، وغيرها من أشكال التمييز الصارخ، واستغلال صعوبات المناخ الاقتصادي الحالي أيضاً ....يتم تعزيز هذه الاعتداءات على حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم بواسطة الهجمات على حركة حقوق الإنسان. .

ان هذه هي الهجمات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة بشكلٍ يومي حيث يسعون بشجاعة وسلمية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. يهدف مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال عمله إلى دعم وحماية هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان سلامتهم وهم يباشرون عملهم السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان في مواجهة الشدائد. شكرا لجميع الداعمين في جميع أنحاء العالم الذين يقدمون العزاء والمساعدة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم في أمس الحاجة إليها.

خامساً: التوصيات

يوصي مركز الخليج لحقوق الإنسان جميع الحكومات وسلطات الدولة في منطقة الخليج والدول المجاورة بما يلي:

1. ضمان الحق في حرية التعبير وحرية الرأي، من خلال إتخاذ جميع التدابير الممكنة بما في ذلك حماية الصحفيين والإعلاميين والنشطاء على الإنترنت من أي انتقام أو المضايقة القضائية؛
2. التأكد من أن التشريعات، بما في ذلك تشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية وتشريعات مكافحة الإرهاب، لا يتم استخدامها كأداة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعديل هذه التشريعات عند الضرورة؛
3. ضمان احترام وحماية الحق في حرية التجمع السلمي بحيث يسمح للناس بالاحتجاج سلمياً دون خوف من العنف الجسدي أو التهديد أو أي شكلٍ من أشكال الانتقام؛
4. ضمان احترام وحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات السلمية بحيث يمكن للمنظمات غير الحكومية المستقلة لحقوق الإنسان أن تعمل بشكل آمن وخالٍ من التضييق القضائي والاعتقال والاعتداء؛
5. ضمان تعزيز وحماية المجتمع المدني وترسيخ دوره في المجتمع كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان؛
6. تعديل أي قوانين وطنية لضمان تأمين وضع الإقامة لجميع المقيمين ومنع استخدام أو التهديد باستخدام قوانين الجنسية كوسيلة لخنق المجتمع المدني؛

7. ضمان أن جميع المحتجزين يعاملون بكرامة، وحماية سلامتهم الجسدية والنفسية وأن الأوضاع في جميع مرافق الاحتجاز تتماشى مع المعايير الدولية؛
8. ضمان أن جميع المحتجزين يتم حمايتهم من أي شكلٍ من أشكال سوء المعاملة والتعذيب على النحو المبين في القانون الدولي؛
9. ضمان أنه في حالة وجود أدلة على التعذيب أو سوء المعاملة من جانب سلطات الدولة، يتم إجراء تحقيق سريع ومستقل بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة بما يتماشى مع المعايير الدولية؛
10. ضمان أن الوصول إلى العدالة مكفول للجميع وأن أي إجراءات قانونية اتخذت تلتزم بالحق في المحاكمة العادلة والمعايير الدولية للإجراءات القانونية العادلة؛
11. توفير قنوات وآليات مناسبة لإعداد التقارير والتحقيق في أي شكل من أشكال المضايقة والترهيب أو استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، من قبل سلطات الدولة والهيئات الأخرى، ونتيجة للعمل السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان؛
12. ضمان أن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وجميع المواطنين، أحرار في الاستفادة من والتواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان؛
13. التعامل مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة كلما كان ذلك سيعود بالنفع على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، و
14. ضمان أن المدافعين عن حقوق الإنسان قادرون على القيام بعملهم المشروع والسلمي في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام وخالية من جميع القيود.